تيسير المنّان

بدراسة حديث: "تقبل المرأة وتدبر في صورة شيطان"

شبهات وردود

إعداد

أ. د. عصام بن إبراهيم الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسَلَّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد

ليس هناك دين تعرض للتشويه من حملته المخدوعين وأعدائه الماكرين وبقي على رغم ذلك محفوظاً مصوناً، إلا دين الإسلام، فقد تكفل الله بحفظه فقال وقوله الحق: "إنا نحن نزلنا الذكروإنا له لحافظون"، وأحاط الله نبيه بأمة من خير الناس صدقاً وعدلاً، ويسر الله من بعدهم برجال بذلوا حياتهم للذب عن حياض الدين، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين.

ومهما تطاول الأقزام، وتجرأ اللئام، ظانين أن بوسعهم حجب ضياء شمس الحق ونور الهدى، خاب ظنهم، وبطل مسعاهم، وارتد عليهم مكرهم حسرة في الدنيا، ولعذاب الآخرة أشد وأبقى.

وإن من أشد الناس خطراً، وأعظمهم شراً، من يلبس زوراً ثوباً ظاهره الورع والتقى، وباطنه الغي والردى، ينبري بلسان عليم وقلب سقيم زاعماً الدفاع عن النبي المصطفى ومدعياً حبه، فيرد ما صح من سنته، واتفق الحفاظ على قبوله، وأجمع الناس على تعظيمه، وما ذاك إلا لأن عقله لم يتقبل نور الرسالة، ولم تتجل لبصره محجة الهدى، "والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكداً".

ولو تأمل هذا المتعدي أو الطاعن في ما أفنى العلماء السابقون حياتهم في تقريره، وبيان علله، وحل مشكله، لظفر بالشفاء من عيه، ولكن هيهات، فغليظ الفهم لا ينجع معه كثرة البيان.

وإن من هذه الأحاديث التي حاول بعض المتعالمين أن يثيروا حولها الشبه حديث أن رسول الله ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب وهي تمعس منيئة لها، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله فإن ذلك يرد ما في نفسه». وقد روي هذا الحديث عن سبعة، وهم:

الأول: جابر بن عبد الله ﷺ، والثاني: أبو كبشة ﷺ، والثالث: أنس بن مالك ﷺ، والرابع: عبد الله بن مسعود ﷺ، والخامس: عمر بن أبي الخطاب ﷺ، والسادس: أبو عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب، والسابع: سالم بن أبي الجعد.

ونظراً لقلة بضاعة أولئك المتعالمين في الحديث، وضعفهم في الفقه، ذهبوا في فهم هذا الحديث كل مذهب ردي، ومسلك دني، وقد أردت في هذا البحث بيان الحق في هذا الحديث سنداً ومتناً، ورواية ودراية، ورد الضلالات، ودحض الشبهات، وقد عنونته بـ:

تيسير المنان بدراسة حديث: "تقبل المرأة وتدبر في صورة شيطان"

شبهات وردود

وينتظم البحث في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة:

المبحث الأول: دراسة الأحاديث، ويتضمن سبعة مطالب:

المطلب الأول: حديث جابر الأنصاري ﷺ.

المطلب الثاني: حديث أبي كبشة الأنصاري ﷺ.

المطلب الثالث: حديث أنس بن مالك ﷺ.

المطلب الرابع: حديث ابن مسعود ﷺ.

المطلب الخامس: حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

المطلب السادس: أثر أبي عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب.

المطلب السابع: أثر سالم ابن أبي الجعد.

المبحث الثاني: شبهات المُعلِّين لسند الحديث، والجواب عنها، ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: علة عنعنة أبي الزبير عن جابر، والجواب عنها.

المطلب الثاني: علة ترجيح النسائي للرواية المرسلة على المرفوعة.

المطلب الثالث: علة اختلاف الرواة في الحديث بذكر بعضهم للقصة وعدم ذكرها.

المطلب الرابع: خلاصة الجواب على العلل الثلاث.

المبحث الثالث: تمهيد لشبه الطاعنين في المتن، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: أقوالهم في التشكيك في السنة من خلال طعنهم في الحديث.

المطلب الثاني: اعتراف الطاعنين بأن شبهاهم لم تخطر بعقل أحد من العلماء المتقدمين.

المبحث الرابع: شبهات الطعانين في المتن، وتتضمن ثمانية مطالب:

المطلب الأول: شبهة كون الحديث ينتقص من قدر النبي ﷺ والجواب عنها.

المطلب الثاني: شبهة اتهامهم لعلماء الحديث بأن نظرهم قاصر على نقد الأسانيد.

المطلب الثالث: شبهة تصورهم أن ما فعله النبي ﷺ يظهره بصورة بشعة تفسد الحديث.

المطلب الرابع: شبهة التشكيك في علم جابر ﷺ بما حصل للنبي ﷺ مع زوجه.

المطلب الخامس: شبهة أن فيه اتهاماً للرسول ﷺ بأنه كان يتخيل المرأة عندما كان يجامع زوجه.

المطلب السادس: شبهة أن الحديث يكرس مفهوم احتقار المرأة بقصر الرغبة فيها على عضوها.

المطلب السابع: شبهة امتهانه للمرأة بتشبيهها بالشيطان وهذا من سمات الديانات التوحيدية.

المطلب الثامن: خلاصة ما يصبوا إليه الطاعنون في الحديث.

الخاتمة: وفيها أهم ما توصلت إليه من النتائج.

والله تعالى أسأل أن يجعل البحث خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتب له القبول، ويجعله في موازين الحسنات..

المبحث الأول: دراسة الأحاديث:

ويتضمن سبعة مطالب:

المطلب الأول: حديث جابر الأنصاري ﷺ.

المطلب الثاني: حديث أبي كبشة الأنصاري ﷺ.

المطلب الثالث: حديث أنس بن مالك ﷺ.

المطلب الرابع: حديث ابن مسعود ﷺ.

المطلب الخامس: حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

المطلب السادس: أثر أبي عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب.

المطلب السابع: أثر سالم ابن أبي الجعد.

المطلب الأول: حديث جابر الأنصاري ﷺ:

عن جابرﷺ، أن رسول الله ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب، وهي تمعس[١] منيئة[٢] لها، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه، فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله، فإن ذلك يرد ما في نفسه».

(أوجه الخلاف)

رواه عن جابر أبو الزبير، واختلف عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: بدون ذكر لفظة "فأعجبته" في سياق القصة، فيُروى عنه، عن جابرﷺ، أن رسول الله ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب، وهي تمعس منيئة لها، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه، فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله، فإن ذلك يرد ما في نفسه» واللفظ لمسلم.

الوجه الثاني: بزيادة لفظة «فأعجبته» في سياق القصة، فيُروى عنه، عن جابر بن عبد الله الأنصاريﷺ، أن رسول الله ﷺ رأى امرأة فأعجبته، فأتى زينب وهي تمعس منيئة، فقضى منها حاجته، وقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته، فليأت أهله، فإن ذلك يرد مما في نفسه». بزيادة "فأعجبته" بعد "رأى امرأة".

الوجه الثالث: بدون ذكر سياق القصة، وبدون ذكر لفظة: «تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان»، فيُروى عنه، عن جابرﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأى أحدكم المرأة التي تعجبه، فليرجع إلى أهله حتى يقع به، فإن ذلك يكسره» بدون ذكر القصة.

(تخريج أوجه الخلاف)

الوجه الأول: يرويه عن أبي الزبير: هشام الدستوائي:

أخرجه الإمام مسلم، كتاب النكاح، (٢/١٠٢١)، رقم (١٤٠٣)، ومن طريقه الحسين البغوي في" الأنوار في شمائل النبي المختار" (ص٣٥٩)، قال: حدثنا عمرو بن علي.

والترمذي أبواب الرضاع، باب ما جاء في الرجل يرى المرأة تعجبه (٢/٤٥٥)، رقم(١١٥٨).

وابن حبان في "صحيحه" كتاب: الحظر والإباحة، باب: ذكر الأمر لمن رأى امرأة أعجبته أن يأتي

---

(١) "تمعس" من المعس- بالعين المهملة- بمعنى الدلك. ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير(٤/٣٤٢)، مادة: (معس).

(٢) (المنيئة) بميم مفتوحة، ثم نون مكسورة، ثم همزة ممدودة، ثم تاء تكتب هاء، وهي على وزن (صغيرة، وكبيرة، وذبيحة)، قال أهل اللغة: "هي الجلد أول ما يوضع الدباغ"، وقال الكسائي: "يسمى منيئة ما دام في الدباغ"، وقال أبو عبيدة: "هو في أول الدباغ منيئة، ثم أفيق بفتح الهمزة وكسر الفاء، وجمعه أفق، كقفيز وقفز، ثم أديم". والله أعلم.. ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/٣١٤)، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير(٤/٣٦٣)،مادة(منأ)، شرح مسلم للنووي(٩/١٧٨).

امرأته حينئذ (٣٨٤/١٢)، رقم(٥٥٧٢) قال: أخبرنا عمر بن محمد الهمداني، كلاهما وهما: (الترمذي، وعمر بن محمد الهمداني) قال: حدثنا محمد بن بشار، كلاهما وهما: (عمرو بن علي، ومحمد بن بشار) قال: حدثنا عبد الأعلى، حدثنا هشام بن أبي عبد الله، عن أبي الزبير، عن جابر، أن رسول الله ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب، وهي تمعس منيئة لها، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه، فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله، فإن ذلك يرد ما في نفسه». واللفظ لمسلم.

ولفظ الترمذي، وابن حبان: « أن النبي ﷺ رأى امرأة، فدخل على زينب، فقضى حاجته، وخرج، وقال: إن المرأة إذا أقبلت أقبلت في صورة شيطان، فإذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته، فليأت أهله فإن معها مثل الذي معها».

قال الترمذي: "وفي الباب عن ابن مسعود، وحديث جابر حديث حسن صحيح غريب، وهشام بن أبي عبد الله هو صاحب الدستوائي هو هشام بن سنبر".

وأخرجه أبو دواد كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غض البصر(٢٤٦/٢) رقم (٢١٥١)، والترمذي كتاب الرضاع، باب ما جاء فى الرجل يرى المرأة تعجبه (٤٩٨/٤) رقم(١١٩١)، وعبد بن حميد في "المنتخب" (١٥٤/٢) رقم(١٠٥٩).

وأبو عوانة في "مستخرجه" كتاب الحج، باب بيان تحذير النبي ﷺ الرجال من فتنة النساء، والدخول عليهن، والنظر إليهن من حيث يحل، والاعتصام منهن بالتزويج، ومواقعة امرأته إذا بصر بامرأة، فأعجبته وبيان ثوابه في مواقعتها (١٦/٣) رقم(٤٠٢٨)، قال: حدثنا أبو داود الحراني، والدنداني، وإسحاق بن سيار، وعباس الدوري، والصغاني.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٥٠/٢٤)، رقم(١٣٢)، وفي "الأوسط" (٣٤/٣)، رقم(٢٣٨٥)، وأبو نعيم في "مستخرجه" باب في فتنة النساء (٦٥/٤) رقم(٣٢٤٢)، ثنا فاروق بن عبد الكبير كلاهما(الطبراني، وفاروق بن عبد الكبير) قال: حدثنا أبو مسلم الكشي.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ مما وصف به المرأة أنها تقبل بصورة شيطان، وأنها تدبر بصورة شيطان (١٦٩/١٤) رقم(٥٥٥٠)، قال: حدثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم.

والبيهقي في "السنن الكبرى" جماع أبواب الترغيب في النكاح وغير ذلك، باب ما يفعل إذا رأى من أجنبية ما يعجبه (١٤٥/٧) رقم (١٣٥١٦)، قال: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أنبأ أحمد بن عبيد الصفار، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، وأبو مسلم هو إبراهيم بن عبد الله، ح وأخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي طاهر الدقاق ببغداد، ثنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب البزاز، ثنا إبراهيم بن عبد الله البصري.

جميعهم قالوا: حدثنا مسلم بن إبراهيم الأزدي عن هشام، عن أبي الزبير « أن النبي ﷺ رأى امرأة فدخل على زينب بنت جحش فقضى حاجته منها، ثم خرج إلى أصحابه فقال لهم: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، فمن وجد من ذلك شيئا فليأت أهله فإنه يضمر ما في نفسه» لفظ أبي داود، والبقية بلفظه إلا أن عند الطبراني في "الكبير" زيادة لفظ: «أن النبي ﷺ رأى امرأة فأعجبته». ولعلها أقحمت؛ لأن جميع من رووا الحديث عن هشام لم يذكروا هذه اللفظة إلا في رواية الطبراني.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" كتاب عشرة النساء، باب مؤاكلة الحائض، والشرب من سؤرها، والانتفاع بفضلها (٢٣٥/٨) رقم(٩٠٧٢)، قال: أخبرني عبد الرحمن بن خالد، قال: حدثنا حارث بن عطية عن هشام، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ فبصر بامرأة، فرجع، فدخل إلى زينب فقضى حاجته، ثم خرج على أصحابه فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فمن أبصر منكم من ذلك من شيء فليأت أهله، فإن ذلك له وِجاء».

الوجه الثاني: يرويه عن أبي الزبير: حرب بن أبي العالية:

أخرجه الإمام مسلم كتاب النكاح (١٠٢١/٢) رقم (١٤٠٣) قال حدثنا زهير بن حرب، وأحمد (٣٣٠/٣) رقم(١٤٥٧٧) كلاهما قال: حدثنا عبد الصمد، ومن طريق أحمد أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان"(٣٠٧/٧)، وابن الجوزي في "ذم الهوى" الباب العشرون في ذكر ما يصنع من رأى امرأة فأعجبته (ص١٤٦)، والمزي في "تهذيب الكمال"(٥٢٧/٥).

وأخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" كتاب النكاح وما يشاكله، باب بيان تحذير النبي ﷺ الرجال من فتنة النساء، والدخول عليهن، والنظر إليهن من حيث يحل، والاعتصام منهن بالتزويج، ومواقعة امرأته إذا بصر بامرأة فأعجبته، وبيان ثوابه في مواقعتها (١٦/٣) رقم(٤٠٢٩)، حدثنا أبو أمية، ثنا **عبدالرحمن بن علقمة أبو يزيد**،ح وحدثنا الصغاني، ثنا زهير، ثنا **عبد الصمد بن عبد الوارث**.

وأبو نعيم في "مستخرجه على صحيح مسلم" كتاب النكاح، باب في فتنة النساء (٦٥/٤) رقم (٣٢٤٢) ثنا محمد بن علي بن حبيش، ثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، ثنا أبو خيثمة، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ح وثنا أبو محمد بن حيان، ثنا إبراهيم بن علي العمري، ثنا معلى بن مهدي، ح وثنا إبراهيم بن عبد الله، ثنا محمد بن إسحاق السراج، ثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، ثنا عبد الصمد.

وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٧٩٤/٤)رقم (٤٥٤٤)، قال: حدثنا أبو محمد بن حيان، ثنا إبراهيم بن علي المعمري، ثنا **معلى بن مهدي**.

وذكر أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٧٩٤/٤) رقم (٤٥٤٤)، وابن كثير في "جامع المسانيد والسنن" (٤٣٢/٥) رقم(٦٧٩٨)، أن ابن منده رواه عن **معلى بن أسد**، أربعتهم وهم: (عبد الصمد بن عبد الوارث، ومعلى بن مهدي، عبد الرحمن بن علقمة أبو يزيد، ومعلى بن أسد) قالو: حدثنا حرب بن أبي العالية، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ، أن رسول الله ﷺ رأى امرأة

فأعجبته، فأتى زينب وهي تمعس منيئة، فقضى منها حاجته، وقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته، فليأت أهله، فإن ذلك يرد مما في نفسه». وهذا لفظ عبد الصمد عن حرب، ولفظ معلى بن مهدي عن حرب عن أبي الزبير، عن جابرﷺ، قال: بينما النبي ﷺ جالس مع أصحابه إذ مرت به امرأة، فأعجبته، فقام فدخل البيت، فقضى حاجته، ثم خرج، فقال: «إذا رأى أحدكم مثل هذا فليأت أهله؛ فإن المرأة تقبل في صورة الشيطان، وتولي في صورة الشيطان».

ولفظ مسلم أن النبي ﷺ رأى امرأة، قال الإمام مسلم: "فذكر بمثله[(١)]، غير أنه قال: فأتى امرأته زينب وهي تمعس منيئة، ولم يذكر: «تدبر في صورة شيطان»".

قال البيهقي: " رواه مسلم في الصحيح، عن زهير بن حرب، عن عبد الصمد نفسه"[(٢)].

وخالفهم قتيبة بن سعيد، فرواه عن حرب، عن أبي الزبير مرسلاً.

أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" كتاب عشرة النساء، باب مؤاكلة الحائض، والشرب من سؤرها، والانتفاع بفضله (٨/٢٣٥) رقم(٩٠٧٣)، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا حرب، عن أبي الزبير قال: كان النبي ﷺ جالساً فمرت به امرأة فأعجبته... نحوه[(٣)]، إلى صورة شيطان.

قال النسائي- بعد أن ذكر قبله رواية هشام الدستوائي المتقدمة-: "ولم يذكر ما بعده- أي بعد إلى صورة شيطان- هذا كأنه أولى بالصواب من الذي قبله".

الوجه الثالث: يرويه عن أبي الزبير خمسة، وهم:

الأول: معقل بن عبيد الله:

أخرجه الإمام مسلم كتاب النكاح (٢/١٠٢١) رقم (١٤٠٣)، وأبو عوانة في "مستخرجه" باب بيان تحذير النبي ﷺ الرجال من فتنة النساء، والدخول عليهن، والنظر إليهن من حيث يحل، والاعتصام منهن بالتزويج، ومواقعة امرأته إذا بصر بامرأة فأعجبته، وبيان ثوابه في مواقعتها (٦٦/٤)رقم(٣٢٥٨)، حدثني عبد الله بن شيرويه، وأبو نعيم في "مستخرجه على صحيح مسلم" (٦٦/٤)رقم(٣٢٤٤)، حدثنا عبد الله بن محمد بن العباس ثلاثتهم قالوا: حدثنا سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن أعين عن معقل بن عبيدالله عن أبي الزبير قال: قال جابرﷺ: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا أحدكم أعجبته المرأة، فوقعت في قلبه، فليعمد إلى امرأته فليواقعها، فإن ذلك يرد ما في نفسه».

---

(١) يشير الإمام مسلم إلى لفظة هشام الدستوائي التي قبله، ولفظها: « أن رسول الله ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب، وهي تمعس منيئة لها، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه، فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله، فإن ذلك يرد ما في نفسه» وليس فيه لفظة: «فأعجبته» من قوله: «أن رسول الله ﷺ رأى امرأة، فأتى...».

(٢) ليس في رواية زهير عند الإمام مسلم لفظة: « تدبر في صورة شيطان».

(٣) ذكر النسائي رواية قبل هذه، ثم ذكر هذا الطريق، ليشير أن لفظه بنحوه.

الثاني: ابن جُريج:

أخرجه الدولابي في "الكنى والأسماء"(١١٩٢/٣) (٢٠٩٣) أخبرني أبو عبد الرحمن، قال: أنبأ محمد بن صدقة، قال: حدثنا محمد بن خالد أبو يحيى الوهبي، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأى أحدكم المرأة التي تعجبه فليرجع إلى أهله حتى يقع بها؛ فإن ذلك يكسره».

الثالث: ابن لهيعة:

أخرجه أحمد (٣٤/٢٣) رقم (١٤٦٧٢)، وأبو يعلى الموصلي كما في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" (١٥/٤) رقم(٣٠٨٨)، قال: حدثنا أبو خيثمة، كلاهما قال: حدثنا **الحسن بن موسى**.

وأيضاً أحمد في (٧٧/٢٣) رقم(١٤٧٤٤)، قال: حدثنا **موسى بن داود**.

والخرائطي في "اعتلال القلوب" (٢٥١/١) رقم(٣٢٧)، قال: حدثنا علي بن حرب، قال: حدثنا **زيد بن أبي الزرقاء**، ثلاثتهم قالوا: حدثنا ابن لهيعة، حدثنا أبو الزبير، عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إذا أعجبت أحدكم المرأة فوقعت في نفسه، فليقم إلى امرأته فليواقعها، فإن ذلك يرد من نفسه».

تنبيه: ورد في رواية أحمد من طريق موسى بن داود، عن ابن لهيعة أن أبا الزبير، قال: أخبرني جابر رضي الله عنه، بالتصريح بالإخبار، وهذا التصريح بالإخبار ضعيف لثلاثة أمور:

الأول: لأنه من طريق ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ.

ثانياً: لأنه خالف جميع الرواة عن أبي الزبير، فقد رووه بصيغة العنعنة.

ثالثاً: وقد خالف موسى بن داود -وهو صدوق له أوهام[1]- من هُما أوثق منه، وهُما: زيد بن أبي الزرقاء التغلبي وهو ثقة، والثاني: الحسن بن موسى وهو صدوق، عن ابن لهيعة فلم يذكرا التصريح، وهو الموافق لراوية الجمهور.

الرابع: محمد بن أبي ليلى:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في "مسنده" كما في "الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" (١٥/٤) رقم(٣٠٨٨)، قال: حدثنا بكر بن عبد الرحمن، حدثنا عيسى، عن محمد بن أبي ليلى، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا أعجب أحدكم المرأة فليأت أهله، فإن ذلك يرد من نفسه».

الخامس: موسى بن عقبة:

أخرجه أحمد (٤٠٣/٢٣) رقم(١٥٢٤٩)، حدثنا سليمان بن داود، والخرائطي في "اعتلال القلوب" (٢٥١/١) رقم(٣٢٧) حدثنا نصر بن داود الصاغاني قال: حدثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر كلاهما قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ "إذا

---

(١) التقريب (٥٥٠/٦٩٥٩).

أعجبت أحدكم المرأة فليقع على أهله، فإن ذلك يرد من نفسه"[1].

(النظر في أوجه الخلاف)

الوجه الأول: رواه راوٍ واحدٌ، وهو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، أبو بكر البصري:

قال أبو حاتم: سألت أحمد عنه وعن الأوزاعي أيهما أثبت في يحيى بن أبي كثير؟ فقال: "الدستوائي، لا تسأل عنه أحداً، ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه، مثله عسى، وأما أثبت منه فلا".

قال ابن معين: "كان يحيى بن سعيد إذا سمع الحديث منه لا يُبالي أن يسمعه من غيره".

وقال محمد بن سعد: "كان ثقةً ثبتاً في الحديث، حجة، إلا أنه كان يقول بالقدر".

وقال أبو داود: "كان أمير المؤمنين في الحديث".

وقال العجلي: "بصري، ثقة، ثبت في الحديث".

ترجم له الحافظ ابن حجر فقال: "ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر"[2].

الوجه الثاني: رواه راوٍ واحدٍ، وهو حرب بن أبي العالية، أبو معاذ البصرى:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن حرب بن أبي العالية، فقال: "روى عنه هشيم، ما أدري له أحاديث"، كأنه ضعّفه.

واختلف فيه قول ابن معين، فمرةً قال: "ضعيف"، ومرة قال: "ثقة"، قال عبد الحق في "أحكامه": "وحرب بن أبي العالية لا يحتج به، ضعّفه يحيى بن معين في رواية الداروردي عنه، وضعفه في رواية ابن أبي خيثمة، ومرّةً قال ابن معين: ثقة".

ترجم له الذهبي فقال في كتاب "تنقيح التحقيق": "حرب ضعفه ابن معين"، وفي كتابه "الميزان" قال: "صدوق"، وأما في كتاب "من تكلم فيه وهو موثق" فقال: "ليّنه ابن معين مرةً، وقواه أخرى"، وقال في "ديوان الضعفاء": "شيخ القواريري، ثقة، ليّنه بعضهم"، وقال في "المغني": "ضُعِّف بلا حجة، وكأنه وهِم في حديثٍ، حديثين"، وفي الكاشف قال: "اختلف قول ابن معين فيه".

والذي يظهر أنه كما لخصه الحافظ ابن حجر بقوله: "صدوق له من الأوهام" ما ضعف من أجلها، ولعل هذا منها، ولذلك لم يخرج له مسلم إلا هذا الحديث، وأخرجه متابعةً[3]. والله أعلم.

واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: روي عنه، عن أبي الزبير مرفوعاً، رواه عنه اثنان، وهما:

---

(١) أي بمثل طريق ابن لهيعة الذي بعده.

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣٠/٢١٥)، الكاشف (٢/٣٣٧)، التقريب (١٠٢٢/٧٣٤٩).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/٢٩٥)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٢٥١)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/١٩٥) تهذيب الكمال (٥/٥٢٦)، تاريخ الإسلام (١١/٨١) ميزان الاعتدال (١/٤٧٠). من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٦٤)، تنقيح التحقيق للذهبي (٢/٢٢١). المغني في الضعفاء (١/١٥٣).

الأول: عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري:

قال أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث"، وقال ابن معين: "يقول في كتبه كلها حدثنا حدثنا، ولم يكن في كتابه حدثنا، رأيت كتابه فلم أر فيه حدثنا وكان –والله– ثقة".

وقال العجلي: "ثقة"، وقال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله"، وقال الحاكم: "ثقة مأمون"، وقال ابن قانع: "ثقة يخطئ"، ترجم له الذهبي فقال: "حجة"، وقال ابن حجر: "صدوق".

والذي يظهر من حاله ما قاله ابن قانع من أنه ثقة يخطئ. والله أعلم[١].

الثاني: معلى بن مهدي، أَبُو يَعلَى أو أَبُو الحسن:

قال أبو حاتم: "شيخ موصلي، أدركته ولم أسمع منه، يحدث أحياناً بالحديث المنكر".

قال العقيلي: "إنه عندهم يكذب".

وذَكَره ابن حِبَّان في "الثقات" وكناه أبا يَعلَى.

قال الذهبي في" ميزان الاعتدال": "هو من العباد الخيرة، صدوق في نفسه". وفي "المغني للضعفاء": قال أبو حاتم: "يأتي أحياناً بالمناكير"[٢].

الثالث: عبد الرحمن بن علقمة المروزي، أبو يزيد:

قال أبو حاتم: "صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الخطيب البغدادي: "كان بصيرًا بالحديث والرأي، رجلاً صالحاً"[٣].

الرابع: معلى بن أسد العَمِّي، أبو الهيثم البصري:

ترجم له الحافظ ابن حجر فقال: "ثقة ثبت"، قال أبو حاتم: "لم يخطئ إلا في حديث واحد"[٤].

وأما الوجه الثاني: روي عنه، عن أبي الزبير مرسلاً، رواه عنه راوٍ واحدٌ **وهو قتيبة بن سعيد هو ابن جميل الثقفي، أبو رجاء:**

قال يحيى بن معين، وأبو حاتم: "ثقة"، وقال النسائي: "ثقة مأمون".

ترجم له ابن حجر فقال: "ثقة، ثبت"[٥].

---

(١) الطبقات الكبرى (٢١٩/٧)، الثقات للعجلي (١٠٠٣/٣٠٣)، تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١٤٥/١)، تهذيب الكمال (٩٩/١٨)، تهذيب التهذيب (٣٢٧/٦)، التقريب (٤٠٨٠/٣٥٦).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٣٥/٨)، الثقات لابن حبان (١٨٢/٩)، ميزان الاعتدال (١٥١/٤)، المغني في الضعفاء (٦٧٠/٢)، لسان الميزان ت أبي غدة (١١٣/٨).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٧٣/٥)، الثقات لابن حبان (٣٧٥/٨)، تاريخ بغداد (٢٥٣/١٠).

(٤) تهذيب الكمال (٢٨٢/٢٨)، التقريب (٦٨٠٢/٥٤٠).

(٥) مشيخة النسائي (١٠٤/٦٢)، تهذيب الكمال (٥٢٣/٢٣)، التقريب (٥٥٢٢/٤٥٤).

(خلاصة الخلاف على حرب بن أبي العالية)

يتبين بعد النظر في الرواة أن **الوجه الأول** أرجح، وذلك لأمور:

١- لأنه رواته أكثر وأوثق.

٢- ولاختيار الإمام مسلم له.

٣- وكذلك هو الوجه الذين رواه جميع الرواة عن أبي الزبير بالرفع.

أما الوجه الثالث: وهو بدون ذكر القصة رواه عن أبي الزبير خمسة، وهم:

الأول: معقل بن عبيد الله هو الجزري، أبو عبد الله العبسي مولاهم:

قال أحمد: "صالح الحديث". وقال مرة: "ثقة".

وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"، ومرةً قال: "ثقة"، ومرةً ضعفه، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان فى كتاب "الثقات"، وقال: "كان يخطئ، ولم يفحش خطؤه فيستحق الترك".

ولخص حاله ابن عدي -بعد أن ذكر جملة من مروياته- فقال: "هو حسن الحديث، لم أجد في حديثه منكراً"، وقال الذهبي في "الكاشف": "صدوق، تردد فيه ابن معين". وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[(١)].

الثاني: موسى بن عقبة، هو ابن أبي عياش القرشي، أبو محمد المدني:

قال أحمد، ويحيى بن معين، وأبو حاتم، والعجلى، والنسائي: "ثقة".

ترجم له الحافظ ابن حجر فقال: "ثقة، فقيه، إمام في المغازي".

الثالث: ابن جُريج هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج القرشي، مولاهم المكي، أبو الوليد:

وثّقه، أحمد، وابن معين، وابن سعد، وغيرهم، إلا أنه نُقم عليه أمران: التدليس، والإرسال، قال أحمد: "إذا قال ابن جُرَيْج "قال" فاحذره، وإذا قال: "سمعت، أو سألت"، جاء بشيء ليس في النفس منه شيء".

وقال الدارقطني: "تجنّب تدليس ابن جُرَيْج ؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح".

ترجم له الحافظ ابن حجر فقال: "ثقة، فاضل، كان يدلس، ويرسل"[(٢)].

الرابع: ابن لهيعة، هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة القاضي، أبو عبد الرحمن:

مُخْتلَف فيه، فبعض العلماء يُفصّل في سماعه، فمن سمع منه قبل احتراق كتبه قبلت روايته، وما كان بعد احتراق كتبه لم تقبل، وضُبط ذلك برواية العبادلة عنه، وهو ما ذهب إليه الإمام أحمد، فقال: "سماع العبادلة من ابن لهيعة صالح، ثم ذكر ابن المبارك، وابن وهب، وابن يزيد المقرئ".

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧٤/٢٨)، الكاشف (٢٨١/٢)، تهذيب التهذيب (٢٣٤/١٠)، التقريب (٦٧٩٧/٥٤٠).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤١/١)، العلل للدارقطني (١٤٨/٥)، تهذيب الكمال (٣٣٨/١٨)، تهذيب التهذيب (٤٠٤/٦)، الكاشف (١٨٥/٢)، التقريب (٤١٩٢/٣٦٣)، مراتب المدلسين (ص: ٩٥).

وبعضهم يميل إلى تضعيفه مطلقاً، ولا يستثني أحداً من المحدثين، وممن ذهب إلى هذا القول يحي ابن معين فقال: "ابن لهيعة ضعيف في حديثه كله"، وقال مرّةً: "وهو ضعيف قبل الاحتراق وبعده"، وقال أبو زرعة: "سماع الأولين والآخرين سواء ... ليس مما يحتج به".

وقد استقصى أستاذنا الفاضل الدكتور أحمد معبد –حفظه الله– أقوال المحدثين فيه، مع العرض والتحليل، وذكر خلاصة ترجيحات الإمامين الذهبي وابن حجر في جميع كتبهما، وبعض التطبيقات العملية، ثم خلص إلى أنه ضعيف مطلقاً سواءً من رواية العبادلة، أم من رواية القدماء، أو قبل احتراق كتبه، وأن حديثه يصلح في الشواهد، والمتابعات[(١)]. والله أعلم.

الخامس: محمد بن أبي ليلي، هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، الكوفي، القاضي أبو عبد الرحمن.

قال أحمد: "كان سيء الحفظ، مضطرب الحديث"، وقال يحيى بن معين: "ليس بذاك"، وقال شعبة: "ما رأيت أحدا أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى"، وقال أبو حاتم: "محله الصدق، كان سيء الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال ابن المديني: "كان سيء الحفظ؛ واهي الحديث"، ترجم له الذهبي فقال: "قال أحمد: سيء الحفظ، وقال أبو حاتم: محله الصدق"، وقال ابن حجر: "صدوق، سيء الحفظ جداً""[(٢)].

(خلاصة النظر في أوجه الاختلاف على أبي الزبير)

وبعد جمع الروايات، والنظر في الرواة عن أبي الزبير، يتبين مما سبق أن الوجه الأول وهو بدون ذكر لفظة «فأعجبته» هو أرجح من الوجه الثاني، وأن لفظة «فأعجتبه» منكرة، وذلك لثلاثة أمور:

١- لأن هشام الدستوائي من الثقات الأثبات، وقد خالفه حرب بن أبي العالية، ولا مقارنة بينهما، فحرب إلى الضعف أقرب، وهو الذي ذهب إليه أحمد، وابن معين في الرواية التي عليها الأكثر، وهو يخطئ إذا تفرد، فكيف إذا خالف.

٢- ثم إن لفظة: « فأعجبته» فيها إشكال في المعنى؛ لأنها تتعلق بما في قلب رسول الله ﷺ فأنّى للراوي الاطلاع على ما في قلبه ﷺ.

٣-ووجه ثالث محتمل، وهو أن مسلماً لم يخرج لفظة: «فأعجبته» من رواية حرب بن أبي العالية؛ لأنه عندما أخرج رواية حرب لم يذكر لفظ الرواية كاملاً، وإنما ذكر جزءً منها، ثم قال: "بمثله..."، واللفظ الذي أحال إليه هو لفظ هشام الدستوائي، وليس فيه لفظة «فأعجبته» وإلا يعتبر قول الإمام مسلم "مثله" فيه وهم؛ لأن رواية حرب كما أخرجها أحمد وغيره فيها لفظة: «فأعجبته». والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل (١٤٥/٥)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٣٤٦/٢)، سؤالات ابن محرز لابن معين (٦٧/١)، تهذيب الكمال (٤٨٧/١٥)، الميزان (٤٧٨/٢)، الكاشف (١٠٩/٢)، التقريب (٣٥٦٣/٣١٩)، حاشية النفح الشذي (٧٩٤/٢-٨٦٣).

(٢) تهذيب الكمال (٦٢٢/٢٥)، الكاشف (١٩٣/٢)، التقريب (٦٠٨١/٤٩٣).

وأما الوجه الثالث وهو بدون ذكر القصة في أول الحديث، فقد رواه خمسة، فراويان ضعيفان، وهما ابن لهيعة، ومحمد بن أبي ليلى، والثالث صدوق يخطئ، وهو عبدالله بن معقل، وأما الرابع والخامس فهما ابن جريج، وعقبة بن موسى، وهما ثقتان، **فيجاب عنهما بجوابين**:

الأول: ترجيح رواية هشام لجلالة قدره؛ لأنه من الثقات الأثبات، وخاصة أن يحيى بن سعيد القطان ذكر -كما تقدم-: أنه إذا سمع الحديث من هشام الدستوائي لا يبالي أن لا يسمعه من غيره، فعلى هذا يقدم على ابن جريج، وموسى بن عقبة، فأنهما لم يوثقا كما وثق.

والثاني -ولعله الأظهر- بأن كلا الوجهين محفوظان، ويُحمل الوجه الذي لم تذكر فيه القصة على أن أنهم اختصروا الحديث، ومما يقوي هذا الجمع أن الإمام مسلماً أخرج كلا الوجهين في صحيحه. والله أعلم.

المطلب الثاني: حديث أبي كبشة الأنصاري ﷺ:

عن أبي كبشة الأنماري، قال: كان رسول الله ﷺ جالساً في أصحابه، فدخل ثم خرج، وقد اغتسل، فقلنا: يا رسول الله قد كان شيء قال: «أجل؛ مرت بي فلانة فوقع في قلبي شهوة النساء، فأتيت بعض أزواجي فأصبتها، فكذلك فافعلوا، فإنه من أماثل أعمالكم إتيان الحلال».

أخرجه أحمد (٢٣١/٤) قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، والبخاريّ في "التاريخ الكبير" تعليقاً (١٣٩/٦)، والطبراني في"الكبير"(١٩٧/١٦)رقم(١٧٢٤)، وفي "الأوسط" (١٥٨/٤) رقم(٣٢٧٥)، وفي مسند الشاميين (٣ /١٨٦)، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في "الحلية"(٢٠/٢)، من طريق عبد الله بن صالح، كلاهما عن معاوية بن صالح، عن أزهر بن سعيد الحرازي قال: سمعت أبا كبشبة، بلفظه.

قال الطبرانيُّ: "لا يُروى هذا الحديث عن أبي كبشة إلاّ بهذا الإسناد، تفرد به معاوية بن صالح".

دراسة الإسناد:

١- عبد الرحمن، هو ابن مهدي بن حسان العنبري، أبو سعيد البصري:

ترجم له ابن حجر فقال: "ثقة، ثبت، حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: "ما رأيت أعلم منه"[(١)].

٢- معاوية بن صالح بن حُدَير، هو الحضرميّ:

مُخْتلَفٌ فيه، قال يعقوب بن شيبة السدوسي: "قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه".

فممن وثقه الإمام أحمد، والنسائي، وغيرهما، فقالا: "ثقة".

وممن ضعفه ابن أبي حاتم فقال: "صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به. قال يحيى: ليس برضى، وقال: صالح".

قال الباحث: ولعله بسبب ما عنده من أوهام، وبخاصة ما كان عن أهل الشام، فقد بين ابن أبي خيثمة أن غرائبه وأفراده تكثر في أهل الشام، فقال: "كان معاوية يغرب بحديث أهل الشام جداً".

وقال أبو أحمد بن عدى: حدثت عن حميد بن زنجويه، قال: قلت لعلي ابن المديني: "إنك تطلب الغرائب، فائت عبد الله بن صالح، واكتب كتاب معاوية بن صالح تستفدْ مائتي حديث".

ولعل ما خلص إليه الحافظ ابن حجر هو القول الوسط، حيث فقال: "صدوق له أوهام"[(٢)].

٣- أزهر بن سعيد الحرازي الحميري:

قال ابن سعد: "كان قليل الحديث".

---

(١) تهذيب الكمال (٤٣٠/١٧)، التقريب (٤٠١٨/٣٥١).

(٢) الكامل لابن عدي (١٤٣/٨)، تهذيب الكمال (١٩٤/٢٨)، ميزان الاعتدال (١٣٥/٤)، التهذيب (١٩١/١٠)، التقريب (٦٧٦٢/٥٣٨).

وسكت عنه البخاري، وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات".

وقال الحافظ ابن حجر: "حمصي، صدوق، ويقال هو أزهر ابن عبد الله".

والذي يظهر من حاله أنه مجهول الحال؛ لأنه ليس فيه توثيق لمعتبر، وأما حكم الحافظ بأنه صدوق؛ لأنه يرى أن أزهر بن سعيد الحرازي هو أزهر بن عبد الله، وقال في أزهر بن عبد الله العجلي: "ثقة".

وقد اختلف العلماء فيه، هل هو أزهر بن عبد الله الحرازي أم هما اثنان؟، على قولين:

الأول: أن أزهر بن سعيد هو أزهر بن عبد الله الحرازي، وممن ذهب إليه الإمام البخاري فقال: "أزهر بن يزيد وأزهر بن سعيد وأزهر بن عبد الله الثلاثة واحد، نسبوه مرة مرادي، ومرة حمصي، ومرة هوزني، ومرة حرازي".

ورجحه الحافظ ابن حجر فقال: "أكثرهم على أن أزهر بن عبد الله الحرازي هو أزهر بن سعيد الحرازي".

وقال كذلك: "هذا قول إمام أهل الأثر أن أزهر بن سعيد هو أزهر بن عبد الله، ووافقه جماعة على ذلك". والله أعلم.

الثاني: أنهما راويان، وممن ذهب إليه الإمام ابن أبي حاتم، فقد ترجم لهما الاثنين كلاً على حدةٍ، وكذلك فرّق بينهما ابن حبان في كتابه "الثقات".

وممن يظهر أنه يميل إلى هذا القول المزي حيث قال في ترجمة أزهر بن سَعِيد الحرازي الحميري الحمصي: "ويُقال: هو أزهر بْن عَبد الله"، وكذلك الذهبي في "الكاشف" قال: "أزهر بن سعيد" ولم يبين فيه حكماً، ثم ذكر بعده ترجمة أزهر بن عبد الله بن جميع الحرازي، وقال: "قيل: هو ابن سعيد...، ناصبي".

وابن ناصر الدين حيث قال في "توضيح المشتبه": "أزهر بن سعيد، على الْمَشْهُور، وَقيل: ابْن عبد الله، وَهُوَ حمصي".

وأبو زرعة العراقي فقال: "أَزْهَر بن سعيد الحَرَازِي الحمصي وقيل: إنه الذي بعده".

والذي يظهر للباحث أنهما اثنان، كما ذهب إليه ابن أبي حاتم:

١- لأني لم أقف على جزم الإمام البخاري بأنهما واحد في المطبوع، ولا في غيره من كتب التراجم[1]، ويحتمل أحد أمرين:

الأول: إما إنه سقط من النسخة المطبوعة، وهي بتحقيق المعلمي، مع أني رجعت لبعض المخطوطات، ولم أجد ما نقله عنه المزي.

---

(١) وقد رجعت للمخطوطة من مخطوطات البخاري، فلم أجد فيها هذا الجزم. والله أعلم.

والثاني: أنه من فهم المزي -رحمه الله- حيث أن الإمام البخاري ذكر في ترجمة أزهر بن سعيد أسانيد، وذكر فيها أربعة، وهم: أزهر بن سعيد المرادي، وأزهر بن سعيد الحمصي، وأزهر بن عبد الله الحرازي، وأزهر بن يزيد المرادي، وكأنه يشير إلى أنهم واحد.

ومما يقوِّي أن البخاري لم يجزم بأنهما واحد، أنه ذكر ترجمة لأزهر بن عبدالله الحرازي، ولو أنه جزم في ترجمة أزهر بن سعيد إلى أنهما واحد لما احتاج أن يفرد له ترجمة. والله أعلم.

٢- وكذلك أكثر من ترجم لهما لم يجزم بأنهما واحد إلا بصيغة التضعيف.

٣- وصنيع الحافظ ابن حجر يدل على أنهما اثنان، حيث ترجم لأزهر بن سعيد ووصفه بأنه صدوق فقط، وقال: "يقال: إنه أزهر بن عبد الله"، ثم ترجم لأزهر بن عبد الله ووصفه بأنه: "صدوق، تكلموا فيه للنصب"، وقال: "وجزم البخاري بأنه ابن سعيد". على أنه على ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر لا يضر الخلاف؛ لأنهما عنده صدوقان. والله أعلم.

وثمرة الخلاف هو أن من يرى أنهما راوٍ واحدٌ فمرتبته في درجة الحسن، حيث وجد في أزهر بن عبد الله توثيق العجلي، وأما من يرى أنها اثنان فهو يرى أن أزهر بن سعيد مجهول الحال؛ لأنه ليس فيه توثيق إلا ذكر ابن حبان له في "الثقات".

وعليه فالذي يظهر أنهما اثنان على ما ذهب إليه ابن أبي حاتم، وعليه صنيع الأكثر.

إلا إذا تبين أن كلام البخاري مروي بالنص، ولكنه سقط من النسخ، فالمعتمد ما جزم به أمير المؤمنين في الحديث؛ لأنه يدل على علمه، ولذلك جزم. والله أعلم(١).

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لعلتين:

١- تفرد معاوية بن صالح بهذا الحديث كما تقدم قول الطبراني، وهو صدوق له أوهام، وروايته عن الشاميين فيها غرابة، وسعيد بن أزهر شامي.

ومما يقوي أن له غرائب في روايته عن الشاميين اختلاف متنه عن الراوية المشهورة التي أخرجها مسلم وغيره من الأئمة.

٢- جهالة أزهر بن سعيد الحرازي.

---

(١) الطبقات الكبرى (٣٢٠/٧)، التاريخ الكبير للبخاري (٤٥٦/١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١٢/٢)، الثقات للعجلي (٥٦/٢١٤)، الثقات لابن حبان (٣٨/٤)، تالي تلخيص المتشابه (٦٠١/٢)، تهذيب الكمال (٣٢٥/٢)، ميزان الاعتدال (١٧٣/١)، تاريخ الإسلام ت تدمري (٣٥/٨)، الكاشف (٢٣١/١)، المغني في الضعفاء (٥١٤/٦٥)، ديوان الضعفاء (٣٠٠/٢٥)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص: ٢٣)، تهذيب التهذيب (٢٠٣/١-٢٠٤)، التقريب (٣٠٨/٩٧)، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٣٥٥/٢)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي(ص: ٢٥).

المطلب الثالث: حديث أنس بن مالك ﷺ:

عن أنس ﷺ: أن النبي ﷺ نظر إلى امرأة فأعجبته، فأتى زوجته زينب بنت جحش، فقضى حاجته، ثم خرج، فقال: «إذا نظر أحدكم إلى امرأة، فليأت أهله، فليقض حاجته»، فقال رجل: فإن لم يكن له امرأة، قال: «فلينظر إلى السماء».

أخرجه أبو حاتم في "علل الحديث" (٢٥٣/٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٧/٤) رقم(٢٥٧٣)، قال: حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، كلاهما عن محمد بن بكار بن بلال، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أنس بلفظه.

قال أبو حاتم: "هذا حديث منكر بهذا الإسناد".

الحكم على الحديث:

إسناده صعيف جداً، وعلته سعيد بن بشير الأزدي، وهو ضعيف، وخاصة روايته عن قتادة، فإنه يروي عنه المنكرات، قال ابن نمير: "يروي عن قتادة المنكرات"، وقال الساجي: "حدث عن قتادة بمناكير"، وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه"[١]. والله أعلم.

(١) تهذيب الكمال (٣٤٨/١٠)، ميزان الاعتدال (١٢٨/٢)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٨٤)، سير أعلام النبلاء (٣٠٤/٧)، تهذيب التهذيب (٨/٤)، التقريب رقم(٢٢٧٦).

المطلب الرابع: حديث ابن مسعود ﷺ:

عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ من بيت سودة فإذا امرأة على الطريق، قد تشوفت ترجو أن يتزوجها رسول الله ﷺ، فرجع رسول الله ﷺ فدخل على سودة، فإذا عندها نسوة يدفن[1] طيباً، فلما رأين رسول الله خرجن، فأتى رسول الله أهله فقضى حاجته، ثم خرج ورأسه يقطر ماء، ثم قال: «إذا رأى أحدكم امرأة تعجبه فليأت أهله فإن معها مثل الذي معها».

(أوجه الخلاف)

الحديث روي عن ابن مسعود من وجهين مرفوعاً، وموقوفاً.

فالمرفوع أخرجه الدارمي في "سننه"كتاب النكاح، باب الرجل يرى المرأة فيخاف على نفسه(٢/٧٠) رقم(٢٢٢١)، والدارقطني في العلل (٥/١٩٧)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج في النقل " (٢/٩١٦)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٤/٣٦٧-٣٦٨)، من طريق أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلام، عن عبد الله بن مسعود ﷺ بلفظه.

والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب النكاح، ما قالوا في الرجل يرى المرأة فتعجبه (٤/٣٢١) رقم(١٧٤٨٤)، والبخاري في " التاريخ الكبير"(٥/٦٩) تعليقاً، والدارقطني في "العلل" (٥/١٩٨)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٢/٩١٨) قال: حدثنا وكيع، وابن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن حلام قال: قال عبد الله:«من رأى منكم امرأة فأعجبته فليواطئ أهله فإن معهن مثل الذي معهن ».

وقد رجح الإمامان أبو حاتم[2]، والدارقطني[3] الموقوف، وهو ما توصل إليه أ.د.علي الصياح[4].

الحكم على إسناد الوجه الراجح:

إسناده ضعيف؛ لحال عبد الله بن حلام، قال ابن سعد: "قليل الحديث"، وذكره البخاري ولم يذكر جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ترجم له الذهبي فقال: "لا يكاد يعرف"[5]، وباقي رواته أئمة ثقات.

---

(١) يخلطن الطيب ماء ومسك يقال: دفت الدواء، أدوفه، إذا بللته بماء وخلطته. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٤٠)، مادة(دوف).

(٢) جزء من علل ابن أبي حاتم (٢ /١٨١).

(٣) علل الدارقطني (٥/١٩٧).

(٤) ينظر للاستزادة في تخريج الحديث والاطلاع على طرقه، والكلام عليها: علل ابن أبي حاتم (٢/١٨١-١٨٩).

(٥) الطبقات الكبرى (٦/٢٠٤)، التاريخ الكبير للبخاري (٥/٦٩)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/٤٠)، الثقات لابن حبان (٥/٢٧)، ميزان الاعتدال (٢/٤١٢)، لسان الميزان (٣/ ٢٧٩).

المطلب الخامس: حديث عمر بن الخطاب ﷺ:

عن عمر بن الخطابﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: " إذا رأى أحدكم امرأة حسناء فأعجبته، فليأت أهله فإن البضع واحد، ومعها مثل الذي معها".

أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٥٣٠/٨)، رقم (٢٥٦٥)، قال: حدثنا الحسين بن أحمد بن محمد بن حبيب أبو عبد الله البزاز، يعرف بابن القادسي، سمعته في جامع المدينة، يقول: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، إملاء، قال: حدثنا محمد بن يونس بن موسى، قال: حدثنا أيوب بن عمر أبو سلمة الغفاري، قال: حدثنا يزيد بن عبد الملك النوفلي، عن زيد بن أسلم، عن أبيه،عن عمر بن الخطاب ﷺ، بلفظه.

الحكم على الحديث:

في إسناده رجل متهم بالوضع، وهو الحسين بن أحمد بن محمد بن حبيب، أبو عبد الله البزاز، يعرف بابن القادسي.

قال الخطيب: "حضرته يوماً، وطالبته بأصول، فدفع إلي عند ابن شاذان وغيره أصولاً صحيحة، فقلت: أرني أصلك عن القطيعي، فقال: أنا لا يشك في سماعي منه، سمعني خالي هبة الله المفسر منه المسند كله، فقلت: لا ترويَنَّ هاهنا شيئاً إلا بعد أن تحضر أصولك، وتوقف عليها أصحاب الحديث. فانقطع، ومضى إلى مسجد براثا، فأملى فيه، وكانت الرافضة تجتمع هناك، فقال لهم: "منعتني النواصب أن أروي في جامع المنصور فضائل أهل البيت"، ثم جلس في مسجد الشرقية، واجتمعت إليه الرافضة، ولهم إذ ذاك قوة، وكلمتهم ظاهرة، فأملى عليهم العجائب من الموضوعات في الطعن على السلف".

قال الذهبي: "كذبه ابن خيرون"[١].

---

(١) تاريخ بغداد (٥٣٠/٨)، ميزان الاعتدال (٥٢٩/١)، تاريخ الإسلام (١٤٥/٣٠)، ديوان الضعفاء (٩٦٩/٨٧)، المغني في الضعفاء (١٧٠/١).

المطلب السادس: أثر أبي عبد الرحمن السلمي، عبد الله بن حبيب:

عن ابن مسعود ﷺ، قال: "خرج رسول الله ﷺ من بيت سودة، فإذا امرأة على الطريق، قد تشوفت ترجو أن يتزوجها رسول الله ﷺ، فرجع رسول الله ﷺ فدخل على سودة، فإذا عندها نسوة يدفن طيباً، فلما رأين رسول الله ﷺ خرجْنَ، فأتى رسول الله أهله، فقضى حاجته، ثم خرج ورأسه يقطر ماء، ثم قال: "إذا رأى أحدكم امرأة تعجبه فليأت أهله، فإن معها مثل الذي معها".

(أوجه الخلاف)

رواه أبو إسحاق عنه من وجهين: مرفوعاً، ومرسلاً:

أما الوجه الأول: فيروي عنه، عن أبي عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ.

وأما الوجه الثاني: فيروى عنه، عن أبي عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب قال: "خرج النبيّ ﷺ..."، مرسلاً.

(تخريج أوجه الخلاف)

الوجه الأول: وهو أبو إسحاق السبيعي، عن أبي عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب، عن ابن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ.

رواها عنه اسرائيل، ورواها عن إسرائيل اثنان، وهما:

عمرو بن محمد بن أبي رزين، وعثمان بن عمر:

أخرج روايتهما الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٢/٩١٥) قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن يحيى بن جعفر الأصبهاني، نا سليمان بن أحمد الطبراني، نا عبدان بن أحمد، نا إسحاق ابن إبراهيم الصواف، نا عمرو بن محمد بن أبي رزين.

وأخبرني الحسن بن علي الجوهري، أنا محمد بن المظفر، أنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، نا علي ابن المديني، نا عثمان بن عمر، كلاهما قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن[(١)] -زاد الأصبهاني: السلمي-، ثم اتفقا وعبد الله ابن حلام، عن عبد الله -قال الأصبهاني: ابن مسعود- قال: خرج رسول الله ﷺ من بيت سودة، فإذا امرأة على الطريق، قد تشوفت ترجو أن يتزوجها رسول الله ﷺ، فرجع رسول الله ﷺ فدخل على سودة، فإذا عندها نسوة يدفن طيباً، فلما رأين رسول الله ﷺ خرجن، فأتى رسول الله أهله، فقضى حاجته، ثم خرج ورأسه يقطر ماء، ثم قال: «إذا رأى أحدكم امرأة تعجبه

(١) عبد الله بن حبيب السلمي المقرئ.

فليأت أهله، فإن معها مثل الذي معها».

وخالفهما عبيد الله بن موسى العبسي فرواه عن إسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي عبد الرحمن السلمي مرسلاً.

أخرج روايته الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٩١٥/٢) قال: أخبرنا أبو الصهباء ولاد بن علي الكوفي، أنا محمد بن علي بن دحيم الشيباني، نا أحمد بن حازم، نا عبيد الله، أنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، قال: "خرج النبي ﷺ ذات يوم، فإذا امرأة قاعدة على الطريق، وقد تشوفت له ترجو أن يتزوجها، فرجع إلى سودة بنت زمعة، فوجد عندها نسوة يدفن لها طيباً، فلما أتى رسول الله ﷺ خرجْنَ، فقضى رسول الله ﷺ حاجته من أهله، ثم خرج برأسه يقطر ماء، ثم قال لأصحابه: «إنما حبسني عنكم أني خرجت فذكر ما كان من المرأة، فمن رأى منكم امرأة تعجبه فليرجع إلى أهله، فإن مع أهله مثل الذي معها».

الوجه الثاني: عن أبي عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب، عن النبيّ ﷺ مرسلاً

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٢١/٤) قال: حدثنا عبد الرحيم.

والدارقطني في "العلل" (١٩٥/٥)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٩١٦/٢) قال:حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن رافع قال: حدثنا معاوية بن هشام.

والخطيب في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٩١٧/٢) قال: أخبرنا علي بن يحيى، قال: حدثنا سليمان بن أحمد الطبراني، قال: أخبرنا علي بن عبد العزيز، قال: أخبرنا أبو نعيم.

وأيضاً في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٩١٦/٢)، وأخبرني الحسن بن علي التميمي، نا عمر بن أحمد الواعظ، ثنا عبد الله بن سليمان الرقي الوراق، ثنا إسماعيل ابن أبي مريم، ثنا علي بن المديني، نا قبيصة.

وأيضاً في "الفصل للوصل المدرج في النقل" (٩١٦/٢)، أخبرنا التيمي، نا عمر بن أحمد، نا عبد الله بن سليمان، نا إسماعيل بن أبي مريم، نا علي بن المديني، ثنا يحيى بن سعيد، نا سفيان، خمستهم عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي عن النبي ﷺ قال: «من رأى امرأة تعجبه فليقم إلى أهله، فإن معها مثل الذي معها».

وتابع أبا إسحاق موسى بنُ عقبة:

لم أقف على رويته؛ إلا أن الدارقطني أشار إليها في "العلل" فقال: "وقيل: عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن النبي ﷺ مرسلاً".

خلاصة الخلاف

على أبي إسحاق في روايته عن أبي عبد الرحمن السلمي

يتبين بعد جمع الروايات، والنظر في الرواة، أن الوجه الأول وهو (إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن السلمي عبدالله بن حبيب، عن ابن مسعودﷺ، عن النبيّ ﷺ)، رواه عنه اثنان هما: عثمان بن عمر هو ابن فارس العبدي ثقة[١]، وعمرو بن محمد بن أبي رزين صدوق ربما أخطأ[٢].

وخالفهم عبيد الله بن موسى العبسي، فرواه عن إسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي عبد الرحمن السلمي مرسلاً، وعبيد الله بن موسى ثقة عابد، من أثبت الناس في إسرائيل قال أبو حاتم فيه: "صدوق، ثقة، حسن الحديث، وأبو نعيم أتقن منه، وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل، كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن"[٣]، فروايته تقدم على رواية المخالفين له، ومما يقوي رواية عبيد الله بن موسى أنَّ سفيان الثوري تابع إسرائيل على هذه الرواية كما تقدم.

وعليه فإن المحفوظ الوجه الثاني وهو: (عن أبي عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب، عن النبيّ ﷺ مرسلاً).

دراسة الوجه الراجح، وهو الوجه المرسل:

إسناده ضعيف؛ لأجل الانقطاع بين أبي عبد الرحمن السلمي والنبي ﷺ، فإن أبا عبد الرحمن السلمي من كبار التابعين وهو ثقة ثبت[٤].

---

(١) التقريب (٤٥٠٤/٣٨٥).

(٢) التقريب (٥١٠٧/٤٢٦).

(٣) تهذيب الكمال (١٦٤/١٩)، تهذيب التهذيب (٥٠/٧)، التقريب (٤٣٤٥/٣٧٥).

(٤) التقريب (٣٢٧١/٢٩٩).

المطلب السابع: أثر سالم ابن أبي الجعد:

عن سالم بن أبي الجعد أن النبي ﷺ رأى امرأة، فأتى أم سلمة فواقعها، وقال: «إذا رأى امرأة تعجبه، فليأت أهله، فإن معهن مثل الذي معهن».

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥/٤) رقم(١٧٢٠٢)، قال: حدثنا عبدة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، بلفظه.

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، للإرسال، فإن سالماً بن أبي الجعد هو رافع الغطفاني من التابعين، وكان ثقة ويرسل كثيراً[١].

(١) تهذيب الكمال (١٠/١٣٠)، التقريب (٢٢٦/٢١٧٠).

المبحث الثاني: حجج المُعلِّين لسند الحديث، والجواب عنها:

حاول بعض المعاصرين ممن لهم حظ من علم الحديث الطعن في الحديث بثلاث علل؛ لظنهم أنه يقدح في مقام خير المرسلين، وهم ممن لا ينتسبون لمنهج العقلانين، وقد جعلتها في ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: العلة الأولى: عنعنة أبي الزبير عن جابر، والجواب عنها.

المطلب الثاني: العلة الثانية: ترجيح النسائي للرواية المرسلة على المرفوعة، والجواب عنها.

المطلب الثالث: العلة الثالثة: اختلاف الرواة في الحديث بذكر بعضهم للقصة وعدم ذكرها.

المطلب الأول: العلة الأولى: عنعنة أبي الزبير عن جابر، والجواب عنها:

قال محمد الأمين[1] في كتابه "ضعيف البخاري ومسلم" (رقم الحديث: ١٣): "...فيه طعنٌ برسول الله... وهذا الحديث مردودٌ، لانقطاع سنده، ووجود النكارة الشديدة في متنه، وهذا محال على رسول الله ﷺ، فقد نزهه الله عن ذلك وعصمه، وقد حاول بعض العلماء التكلف بالإجابة عن هذه النكارة بأجوبة ليست بالقوية، إلا أن الحديث الضعيف لا يُعبأُ بشرحه أصلاً"، والله أعلم.

أما الجواب على تدليس أبي الزبير، فيجاب عنه بجوابين:

الجواب الأول: عام، وهو من جهتين:

الأولى: الجواب النظري:

١- رجعت لأكثر كتب الأئمة النقاد ممن ذكر ترجمة أبي الزبير عن جابر مثل البخاري، وابن أبي حاتم، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، وغيرهم، فلم يذكروا أبا الزبير بالتدليس[2].

٢- إن من أشهر من عُرف من العلماء بالتشدد في ذم التدليس، وتتبع المدلسين؛ الإمام شعبة بن الحجاج، الذي روي عنه أنه كان يقول: " لأن أقع من فوق هذا القصر – لدار حياله- على رأسي، أحب إلى من أن أقول لكم: قال فلان لرجل. ترون أنه قد سمعت ذاك منه، ولم أسمعه"[3]، وقد روى عن أبي الزبير أكثر من أربعمائة حديث[4]، ولم ينقل عنه أنه اتهمه بالتدليس، بل تكلم فيه بأشياء أخرى مثل أنه كان لا يحسن أن يصلي[5]، ونحوها، ومن المعلوم أنه لو كان أبو الزبير مشهوراً ومكثراً من التدليس لنقله، فهذه تزكية لأبي الزبير حيث أنه لم يتكلم فيه شعبة ولو بكلمة واحدة.

٣- أن أبا الزبير من أهل الحجاز، وليس التدليس من مذهبهم: قال الشافعي: "ولم نعرف بالتدليس

---

(١)كاتب معاصر، يكتب باسم محمد الأمين، وله موقع، ونسب نفسه إلى الدمشقي أبو وسام، ذكر في موقعه جملة من كتبه، ومقالاته، وردوده، له مشاركات في الشبكة العنكبوتية، منها في منتدى أهل الحديث، له كتاب اسمه "ضعيف البخاري ومسلم"، http://ibnamin.com.

(٢) الطبقات الكبرى (٣٠/٦)، الطبقات لخليفة بن خياط (ص: ٤٩٤)، العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله(١٤٠/١)، الأسامي والكنى للإمام أحمد(ص:٧٣)، التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٢٢١/١)، الثقات للعجلي (ص: ٤١٣)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/ ٣٤٧)، المنفردات والوحدان (ص:١٢٠)، الضعفاء الكبير للعقيلي (١٣٠/٤)، تاريخ ابن معين- رواية الدارمي (ص: ٢٠٣)، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢٣٥/١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧٤/٨) الثقات لابن حبان (٣٥٢/٥)، مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (ص: ١١١)، الكامل في الضعفاء لابن عدي(٢٨٦/٧)، فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده (ص: ٣٤٣)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي (٨٨١/٢)، مشتبه أسامي المحدثين (ص: ١٣٠)، التعديل والتجريح للباجي(٦٤٠/٢)، رجال صحيح مسلم للكلاباذي(٢٠٧/٢)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٠٠/٣)، إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي(٤٠٩/٢)، تهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦)، تهذيب التهذيب (٤٤٠/٩).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٧٣/١).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٣٠/٤).

(٥) المصدر نفسه.

بلدنا فيمن مضى، ولا من أدركنا من أصحابنا إلا حديثاً"[١]، وقال الحاكم: "إن أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي ليس التدليس من مذهبهم"[٢]، ولا ينقض هذا الأصل ورود صورة أو صورتين ذكر فيها التدليس عن أهل الحجاز، فالحكم دائماً للأغلب، قال الخطيب: "أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة، فإن التدليس فيهم قليل، والاشتهار بالكذب ووضع الحديث عندهم عزيز"[٣].

٤- نُقل عن الساجي أنه قال: "وبلغني عن يحيى بن مَعِين أنه قال: استحلف شَيْبَة أبا الزبير بين الركن والمقام، أنك سمعت هذه الأحاديث من جابر، فقال: والله إني سمعتها من جابر. يقول ثلاثاً"[٤].

ثانياً: الجواب العملي: فقد سبرت جملة من كتب الحديث، فلم يحكموا على حديث واحد منها بالضعف بسبب تدليس أبي الزبير، **ومنها**:

١- كتاب "العلل" لابن أبي حاتم، فقد ذكر أبا الزبير في أكثر من أربعين موضعاً، ولم يذكر أنه أعلّ حديثاً بسبب عنعنة أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه.

٢- كذلك "العلل" للدارقطني، تتبعت ذكر أبي الزبير عن جابر، ولم يذكر في موضع واحد أنه مدلس، أو أنه دلس طريقاً، بل إنه صوّب طريق أبي الزبير عن جابر فقال: "وأبو الزبير يروي هذا الحديث عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يذكر فيه أم مبشر، وقول أبي الزبير فيه أشبه بالصواب"[٥].

٣- كذلك في"سنن الدارقطني" أخرج أحاديث أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه في أربعة وستين موضعاً، ولم يُضعف حديثاً واحداً بتدليس أبي الزبير، وكلها رويت بالعنعنة، وليست من طريق الليث بن سعد إلا حديثاً واحداً[٦]، بل إنه ذكر حديثاً من طريق أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه وقال: إسناد حسن[٧].

٤- وكذلك الإمام الترمذي في "جامعه"، فقد أخرج له سبعة وخمسين حديثاً، وحكم على أكثرها بأنها: "حسن صحيح"[٨]، بل إن طريقاً[٩] لا يعرف إلا عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال عنه: "هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي الزبير عن جابر".

٥- والإمام ابن خزيمة أخرج له في "صحيحه" اثنين وثلاثين حديثاً، ولم يعلّ حديثاً واحداً بأبي

---

(١) الرسالة للشافعي (ص: ٣٧٨)

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١١).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٨٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/٤٤٣)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٣٦٥).

(٥) علل الدارقطني (١٥/٤١٨).

(٦) سنن الدارقطني (٤/٢١٨).

(٧) سنن الدارقطني (١/٧٣) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا قام أحدكم من النوم، فأراد أن يتوضأ، فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها، فإنه لا يدري أين باتت يده، ولا على ما وضعها». إسناد حسن.

(٨) بعض أرقام الأحاديث التي أخرجها الترمذي، وهي من غير طريق الليث بن سعد، وحكم عليها بقوله:"حسن صحيح": (٣٥١، ٣٨٧، ٤٠٩، ٨٨٦، ٨٩٤).

(٩) رقم (٣٤٦٤).

الزبير عن جابرﷺ.

٦- والإمام ابن حبان أخرج له في "صحيحه" مائة وأربعة وثلاثين حديثاً، ولم يعل حديثاً واحداً بأبي الزبير عن جابرﷺ.

وأما الجواب الثاني: وهو الخاص، فما يتعلق بصحيح مسلم:

فيقال: حتى من قال: بأن أبا الزبير مدلسٌ، فإنهم استثنوا الإمام مسلماً من ذلك؛ لجملة من الأدلة، منها:

١- لأن صحيح الإمام مسلم قد اهتم به العلماء قديماً، وحديثاً، وفحصوا أحاديثه، وعلى رأسهم إمام العلل في زمانه الإمام الدارقطني في كتابه "الإلزامات والتتبع"، وقد تتبعته فلم يذكر إلا حديثين[١]، ولم يعله بأبي الزبير، ولو كان مشهوراً بالتدليس، لأشار ولو إلى حديث واحد من أحاديثه، وهو الذي قال للإمام مسلماً ملزماً له: "وبقي على مسلم من تراجم أبي الزبير حديث كثير"[٢].

٢- وكذلك ابن الجارودي في كتابه "علل في كتاب الصحيح المسلم النسابوري"، وقد ذكر حديثاً واحداً من طريق أبي الزبير عن جابر ﷺ[٣]، قال: "ووجدت فيه من حديث ابن أعين، عن معقل، عن أبي الزبير عن جابر ﷺ، عن عمر بن الخطاب ﷺ، وهذا الحديث إنما يعرف من حديث ابن لهيعة عن أبي الزبير بهذا اللفظ، وابن لهيعة لا يحتج به".

٣- أن التدليس من العلل الظاهرة التي يعرفها المبتدئ في طلب العلم، وأنها من أسباب الضعف، فكيف تخفى على إمام من أئمة الدنيا؟! ولماذا سمى كتابه الصحيح، وفيه مثل هذه الأحاديث المنقطعة؟!، ولكن عندما تقرأ مقدمة الإمام في مسلم في قواعد علم الحديث تعلم إمامته، وأن من ينسب الإمام مسلم لإخراج رواية أبي الزبير عن جابر وهي منقطعة، ولا توافق الصحيح، ينسبه إلى جهل أصغر طالب علم، قال الإمام مسلم في المقدمة: "وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم، إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث، وشهر به، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه كي تنزاح عنهم علة التدليس، فمن ابتغى ذلك من غير مدلس، على الوجه الذي زعم من حكينا قوله، فما سمعنا ذلك عن أحد ممن سمينا، ولم نسم من الأئمة"[٤].

وأما من رد حديث أبي الزبير عن جابرﷺ بأنه من المكثرين والمشهورين بالتدليس، فقد استدلوا على ذلك بأدلة، ومن أهمها دليلان، وهما:

---

(١) الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ٣٠٠،٣٢١).

(٢) المصدر نفسه (ص: ٣٧٠).

(٣) علل الأحاديث في صحيح مسلم لابن الجارودي (ص: ٥٥).

(٤) صحيح مسلم (٣٢/١).

الدليل الأول: وصْف النسائي له بالتدليس حيث قال في"السنن الكبرى": "أبو الزبير اسمه: محمد بن مسلم بن تدرس، مكي، كان شعبة يسيء الرأي فيه، وأبو الزبير من الحفاظ، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وأيوب، ومالك بن أنس، فإذا قال: سمعت جابراً. فهو صحيح، وكان يدلس، وهو أحب إلينا في جابر من أبي سفيان، وأبو سفيان هذا اسمه: طلحة بن نافع"[(١)].

وقال الدارقطني: "قرأت بخط أبي بكر الحداد، عن أبي عبدالرحمن النسائي، قال: ذكر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحميد الطويل، ويحيى بن أبي كثير، والتيمي، ويونس بن عبيد، وابن أبي عروبة، وهشيم، وأبو إسحاق السبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحجاج بن أرطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزبير المكي، وابن أبي نجيح، وابن عيينة"[(٢)].

والجواب عليه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن وصْف النسائي لأبي الزبير بالتدليس لا يدل على أنه لا يحتج به إذا عنعن، **وذلك لأمرين**:

الأول : أن وصْف الإمام النسائي له بالتدليس لا يدل على أنه يرد حديثه، لأنه قد وصف مجموعة بالتدليس، ومنهم: السفيانان الثوري، وابن عيينة، وهم ممن قبل الأئمة تدليسهم.

الثاني : وهو أن النسائي أخرج له في كتابه السنن "المجتبى" أربعة وستين حديثاً بالعنعنة، وفي "الكبرى" أخرج له مائة وخمسة وأربعين حديثاً بالعنعنة[(٣)]، وقد تتبعتها جميعاً، فلم أجد أنه علل شيئاً منها بالتدليس، أو بعدم السماع، ومن المعروف عن الإمام النسائي اهتمامه بالعلل، بل أنه أخرج حديثاً في سننه (٨/٨٨)، رقم(٤٩٧١) من طريق سفيان، عن أبي الزبير، عن جابرﷺ، ...، وقال: "لم يسمعه سفيان من أبي الزبير"، وكذلك في الحديث الذي بعده (٨/٨٨) رقم(٤٩٧٢) من طريق سفيان، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابرﷺ ...، قال: "ولم يسمعه –أيضاً– ابن جريج من أبي الزبير"، فلو كان يرى أن أبا الزبير لم يسمع من جابرﷺ، وأن تدليسه لا يقبل، لرده بعدم سماع أبي الزبير عن جابرﷺ، ولما احتاج أن يذكر عدم سماع سفيان من أبي الزبير، وعدم سماع ابن جريج من أبي الزبير، وفي الكبرى (٧/٤٠)، رقم(٧٤٢٥) من طريق المغيرة بن مسلم الخراساني، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ، قال أبو عبد الرحمن: "المغيرة بن مسلم ليس بالقوي في أبي الزبير، وعنده غير حديث منكر"، وفي الكبرى(٧/٤٠)، رقم(٧٤٢٧)، من طريق أشعث، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ...، قال أبو عبد الرحمن: "أشعث بن سوار، ضعيف، لا يحتج بحديثه"، ولم يتطرق لتدليس أبي الزبير، فهذا يدل على أن وصفه بالتدليس لا يريد منه رد عنعنته.

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ٤٤٣).

(٢) "سؤالات السلمي للدارقطني" (ص: ٣٦٥).

(٣) إلا قولاً واحد، وقد تقدم ذكره، والجواب عنه، وهو أنه لم يضعف الحديث بسبب تدليسه، وغاية ما ذكر أنه يدلس.

الوجه الثاني: أن الإمام الدارقطني الذي نقل قول النسائي لم يَردّ به أحاديث أبي الزبير كما تقدم قريباً.

الوجه الثالث: إن مما تقرر عند علماء المصطلح أنّ من كان مدلساً ولم يكن مكثراً، أو كان لا يروي إلا عن ثقة فإن روايته لا تُرد إذا عنعن، أخرج الخطيب من طريق محمد بن أحمد بن يعقوب، ثنا جدي قال: "سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا؟، قال: "إن كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا"[١]، وقال الحافظ ابن حجر في "مراتب الموصوفين بالتدليس": "الثانية: في من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى :كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة: كابن عيينة"[٢]، وقد تقدم أن أبا الزبير لم يكن من المكثرين، وإنما غاية ما وجد فيه وصْف النسائي له بالتدليس، وقصة الليث، وسيأتي الجواب عليها.

الدليل الثاني: **قصة الليث بن سعد، وهي**: ما رواه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" عن الليث بن سعد، قال: "جئت أبا الزبير فأخرج إلينا كتباً، فقلت: سماعك من جابر؟ قال: ومن غيره. قلت: سماعك من جابر؟، فأخرج إلي هذه الصحيفة"[٣].

وما رواه العقيلي عن الليث بن سعد، قال: "قدمت مكة، فجئت أبا الزبير، فرفع إلي كتابين، وانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي لو عاودته فسألته: أسمع هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حدثناه عنه، فقلت له: أعلم أبي على ما سمعت فأعلم لي على هذا الذي عندي؟[٤].

وقد أجيب عن رواية الليث بن سعد، بأربعة أجوبة:

١- أنه لم يقل: "أرو هذه عني"، بل قال: "رفع إلي كتابين".

٢- أن أبا الزبير كان يحدث من حفظه لا من كتاب، كما ذكره كثير من الأئمة.

٣- أن الليث لا تبلغ روايته عن أبي الزبير عن جابر ﷺ أكثر من ثلاثين حديثاً، ورواية أبي الزبير عن جابر تبلغ المئات، وقد قال شعبة كما سبق: "في صدري أربعمائة لأبي الزبير عن جابر، والله لا أحدث عنك حديثاً أبداً"، وفيها أحاديث كثيرة بالتصريح بالإخبار، مما يدل على أن رواية الليث عن أبي الزبير هي بعض مسموعاته لا كلها، فكيف تحاكم مروياته التي تبلغ المئات إلى رواية الليث التي لا تتجاوز الثلاثين حديثاً؟!.

٤- لو أُخذ بظاهر هذه الرواية، فإن الليث بن سعد -رحمه الله- أحق بوصف التدليس من أبي الزبير، لأن ظاهر الرواية أنها مناولة، وقد ذكرنا أن من الأئمة من كان يسمي الأخذ من الصحف أو

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٣٦٢).

(٢) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (ص: ١٣).

(٣) المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ١٦٦).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/١٣٠).

الكتب بلا سماع تدليساً[1].

والذي يظهر أن القول بتدليسه ثابت، ولكنه مع ذلك لم يكن مكثراً، ولذلك لم يردَّ العلماء أحاديثه، وعلى رأسهم الإمام مسلم، وهو كذلك من المكثرين في روايته عن جابر ﷺ، بل وُصِف بأنه صاحبه، وهو ممن عرف بالتقدم في الحفظ عنه، والأصل في رواية هؤلاء الاتصال حتى يتبين الانقطاع، كما بين ذلك بعض الأئمة في الرواة المكثرين عن شيوخهم. والله أعلم[2].

---

(١) منهج المتقدمين في التدليس لناصر الفهد (ص:٩٦).

(٢) ينظر: التدليس والمدلسون (٩٤/٧)، وينظر للاستزادة: "الإيضاح والتبيين بأن أبا الزبير ليس من المدلسين" أ.د.خالد الدريس، وهو لم يطبع، ولم أتمكن من الرجوع إليه، وقد أشار إليه ناصر الفهد في بحثه "منهج المتقدمين في التدليس" وأثنى عليه ثناء عطراً، و"ضوابط تصحيح الإمام مسلم لمرويات أبي الزبير"لخالد العيد.

المطلب الثاني: العلة الثانية: ترجيح النسائي للرواية المرسلة على المرفوعة، والجواب عنها:

قال محمد الأمين في كتابه "ضعيف البخاري ومسلم" (رقم الحديث ١٣): "كما أن النسائي في "الكبرى" قد روى الحديث عن قتيبة بن سعيد، عن حرب، عن جابر -أي مرسلاً-، ورجح هذا فقال: "هذا كأنه أولى بالصواب من الذي قبله".

والجواب عنها قد تقدم[١]، وأن الرواية الراجحة عن حرب بن أبي العالية هي الرواية المرفوعة، وأن الخلاف الذي ذكره النسائي ليس على أبي الزبير عن جابر، وإنما هو عمن روى عن أبي الزبير وهو حرب بن أبي العالية.

ثم على فرض أن الوجه الراجح عن حرب الإرسال، فلا يُعترض به على الروايات الأخرى من غير طريق حرب التي ورد فيها الرفع، لأنه تقدم أن حرب بن أبي العالية إلى الضعف أقرب، وقد خالف هشام الدستوائي وهو أوثق منه بمراحل، ومعه كذلك ستة آخرين رووا الرفع، وكذلك روي عن صحابة آخرين مرفوعاً إلى النبي ﷺ وإن كان في أسانيدها ضعف ولكنها تقبل في الشواهد.

---

(١) (ص: ٢٨).

المطلب الثالث: العلة الثالثة: اختلاف الرواة في الحديث بذكر بعضهم للقصة وعدم ذكرها:

قال محمد الأمين: "والملاحظ أن الذي روى قصة المرأة هما: هشام الدستوائي وحرب بن أبي العالية فقط عن أبي الزبير، بينما أغلب الرواة رووا الحديث عن أبي الزبير دون تلك القصة: معقل بن عبيد الله...، وابن جريج...، وابن لَهيعة... كلهم كاللفظ الأخير عند مسلم أي دون تقبل وتدبر في صورة شيطان".

والجواب عنها قد تقدم[١]، وأنه إما أن يُعمد للترجيح فتقدم رواية هشام الدستوائي لجلالته، أو يحمل على أن من لم يذكر سياق القصة ذكرها اختصاراً، وهذا الجمع أظهر. والله أعلم.

(١) (ص:١٣)

المبحث الثالث: تمهيد لشُبَهِ الطاعنين في المتن:

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: أقوالهم في التشكيك في السنة من خلال طعنهم في الحديث:

المطلب الثاني: اعتراف الطاعنين بأن شبهاتهم لم تخطر بعقل أحد من العلماء المتقدمين.

المطلب الأول: أقوالهم في التشكيك في السنة من خلال طعنهم في الحديث:

قد اعتدى جملة من الكتاب المعاصرين، وبالغوا في الطعن والتشنيع على حديث نبينا الأمين –صلوات ربي وسلامه عليه– وسخّروا كل ما يستطيعون لكي يظهروا الحديث في أبشع صُوره، بما يُوحي للقارئ سفه وقلة عقل العلماء المتقدمين في نقلهم مثل هذه الأحاديث، وهذا المنهج وراءه ما وراءه من الكيد والطعن في السنة، والتشويه لنقلتها، وإليك بعضاً من مقالاتهم على وجه الاختصار:

يقول إسلام بحيري(١)في مقال "ارفضوا حديث مسلم": "اليوم نتابع رحلة المآسي المخزية من كتب الحديث، والسير، والتفاسير التي بدأناها في المقال السابق، وبدون مقدمات تعالوا نقرأ المأساة أولاً من مصدرها.. هذا الحديث من صحيح مسلم... –وذكر الحديث– ثم قال: والموضوع ببساطة أن الحديث المروي يقول: إن النبي–مع الأسف– كان جالساً مع أصحابه، فرأى امرأة تسير في الطريق، فنظر إليها، فاشتهى النساء، ولم يستطع إمساك هذه الشهوة في نفسه، فترك أصحابه فجأة، وقام لزوجته وهى تمعس منيئة – تدلك الجلود قبل دبغها – فنحاها عن ذلك العمل سريعاً، وجامعها لكي يفضى شهوته، وخرج على الفور إلى أصحابه الذين انتظروه، وقال لهم ناصحاً: إذا حدث لأحدكم مثل ذلك فالحل أن يأتي أهله ويجامعهم في أسرع وقت"(٢).

ويقول صالح الورداني(٣) **في كتاب** "الخديعة": "كنت أتصور أن المستشرقين يتجنّون على رسول الله ﷺ حين يتهمونه بحب النساء، والشغف بهن، وأنه رجل جنس، وأن هذا الاتهام إنما يعكس الحقد الصليبي الذي يكِنّه أمثال هؤلاء للإسلام في شخص الرسول، حتى وقعْتُ على مجموعة من الروايات في كتب

---

(١) هو إسلام بحيري، باحث حاصل على درجة الدكتوراه من بريطانيا في تجديد مناهج الفكر الإسلامي، ورئيس مركز الدراسات الإسلامية بمؤسسة "اليوم السابع"، ومشروع إسلام بحيري الفكري يضع محددات واضحة لمحاولة هدم التراث بدعوى: تنقيح التراث، والتعامل الحر المباشر مع النصوص المقدسة، له مقالات كثيره في الطعن في السنة منها مقال بعنوان "ملعون من قال إن والدي النبي في النار"، ومقال بعنوان "قاطعوا كتب السيرة والإسرائيليات قبل أن تقاطعوا هولندا"، ومقال بعنوان" نصوص خرافية عند الإمام البخاري في صورة حديث نبوي"، وله كلمات كثيرة سيئة منها قوله في المقال السابق: "ومن أكثر هذه الخرافات جنوحاً، هي التي تظهر في صورة حديث نبوي يكتسب صحته الكاذبة من قبوعه بين جنبات كتاب البخاري أو مسلم، ومن هذا الدرب أخرج البخاري...".

(٢) موقع اليوم السابع، مقالات إسلام بحيري، وجميع ما يأتي من أقواله لاحقاً هي من هذا المقال: http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=23358#.UpOaGdLwmVM

(٣) صالح الورداني: عاصر التيارات والجماعات الإسلامية ورموزها منذ نشأتها وبروزها على ساحة الواقع المصري في أوائل السبعينيات، مدرج اسمه في القائمة السوداء بمصر منذ عام ١٩٨٤م، وكذلك الدول العربية التي تم منع مؤلفاته من التداول فيها، كان سنياً ثم انتقل إلى مذهب الشيعة لمدة عشرين سنة، تم تحول بعد ذلك إلى الخطاب الجديد، وهو الدعوة إلى خطاب إسلامي جديد يعتمد على القرآن الكريم والعقل، ويتراجع عن عقلية الماضي التي تهيمن على الإسلاميين في هذا الزمان، وفسر ذلك بقوله: "الخطاب الإسلامي المعاصر كله سنة وشيعة، يعتمد على العقل الماضي، بينما أنا أدعو إلى العقل الحاضر"، وله أكثر من عشرين كتاباً، منها "كتاب "مصر وإيران.. صراع الأمن والسياسة، إسلام السنة أم إسلام الشيعة"، و"زواج المتعة حلال عند أهل السنة"، و"سيرة أصحاب اللحى"، و"فقهاء النفط"، و"الخطر الوهابي". السيرة الذاتية لصالح الورداني http://werdany.ueuo.com/new_page_14.htm، وموقع العربية لقاء http://www.alarabiya.net/articles/2006/10/31/28702.html

السنن تدعم هذا الاتهام، وتعذر أمثال هؤلاء...، من هنا فهُم لا يجدون حرجاً من أن يرووا على لسان الرسول نفسه أنه كان ينظر إلى النساء بشهوة، حتى تقع المرأة في نفسه...، يروي مسلم: أن رسول الله رأى امرأة...، ومثل هذا الحديث لا يحتاج إلى تعليق سوى أن الرسول ﷺ قد هان في نظر القوم، وأصبحت تتحكم فيه شهوته إلى الدرجة التي تدفعه إلى مواقعة زوجته في وضح النهار، وبعلْمِ أصحابه، ثم يخرج للناس مبرراً فِعْله هذا بأن المرأة التي وقع عليها بصره أثارته..."[١].

وأما وائل السواح[٢] **فيقول في مقالة** "ضرورة عقلنة التعامل مع الحديث النبوي -دراسة حالة-" -بعد أن ذكر الحديث-: "... سنتوقّف عند هذا الحديث النبويّ، كي نؤكّد مقولة كنّا تبنّيناها تقول: إنّ الاعتداد بالأحاديث النبويّة التي سجّلت بعد قرابة مائتي السنة من عصر النبيّ اعتداد باطل، ما لم نعمل فيها مبضع العقل، ونطبّق قواعد المنطق والمعقول فيها لتبيّن صحّتها، فلا يكفي أن نعتمد المبادئ التي اعتمدها رواة الحديث من الجرح والتعديل وغيرها، لأنّ كلّ تلك المبادئ لم تمنع حديثاً مثل الذي بين أيدينا من الوصول إلى القارئ المعاصر على أنّه حديث صحيح موثوق فيه"[٣].

---

(١) "الخديعة رحلتي من السنة إلى الشيعة" (ص: ٥٧-٧٦).

(٢) وائل السواح: من مواليد حمص. سوريا سنة ١٩٥٥م، درس الأدب الإنكليزي في جامعة دمشق، كتب القصة القصيرة والرواية، كتب في المقال السياسي له "لماذا مات يوسف النجار؟"، ومقال بعنوان"المرأة كموضوع مفضل للعنف"، له توجه علماني من خلال مقالة "عن سورية التي أريد"، قال: "سورية دولة مدنية ديمقراطية تقوم على أساس الحريات الفردية الأساسية، وحقوق الإنسان، و تعتمد مبدأ تداول السلطة، وفصل السلطات، واستقلال الدين عن الدولة".

موقع ألف لحرية الكشف في الإنسان والكتابة.http://www.aleftoday.info/author.php?id=179

(٣) جميع ما ينقل عن وائل السواح في هذا البحث مأخوذ من هذا الموقع: موقع ألف لحرية الكشف في الإنسان والكتابة.
http://www.aleftoday.info/author.php?id=179

المطلب الثاني: اعتراف الطاعنين بأن شبهاهم لم تخطر بعقل أحد من العلماء المتقدمين.

قبل أن نبدأ بعرض الشبه، لا بد أن تعلم أخي المسلم بأن ما ستقرؤه من الطعن والتسفيه والتحقير للحديث لم يخطر ببال أحد من العلماء الأتقياء، الأذكياء، العقلاء من المتقدمين منذ أربعة عشر قرناً، وإنما هو نقدٌ بدأ به هؤلاء الكُتّاب ومن هم على شاكلتهم من المفتونين، وهذه الحقيقة هي بشهادتهم، وباعترافهم ولو لم يكن إلا هذه الشهادة والاعتراف لكفى في رد تسفيههم وطعنهم لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

يقول إسلام بحيري – وهو يشهد بهذه الحقيقة-: "...ولكن المؤسف أن الأوائل لم ينكروا هذا الحديث، أما العاقلون من المعاصرين فقد رفضوا هذا الحديث، وأنقل في هذا السياق قولاً للشيخ محمد الأمين الشنقيطي[١] عن ذات الحديث من كتابه "ضعيف الصحيح"، فيقول: "والحديث مضطرب مردودٌ؛ لانقطاع سنده، ووجود النكارة الشديدة في متنه، وهذا محال على رسول الله، فقد نزهه الله عن ذلك، وعصمه" والمهم في هذا الكلام أن الشيخ -رحمه الله- قد أنكر الحديث لفساد متنه-نصه-، وأكد أن الله نزّه النبي عن هذه القذارات".

---

(١) تقدم التعريف به، وهو كاتب معاصر يكتب باسم محمد الأمين الدمشقي، أبو وسام، له كتاب اسمه "ضعيف البخاري ومسلم"، ولكن الكاتب البحيري دلسه حيث نسبه إلى الشنقيطي؛ ليفهم من كلامه أنه العالم العلم صاحب أضواء البيان.http://ibnamin.com .

المبحث الرابع: شبهات الطعانين في المتن:

ويتضمن ثمانية مطالب:

المطلب الأول: شبهة كون الحديث ينتقص من قدر النبي ﷺ والجواب عنها.

المطلب الثاني: شبهة اتهامهم لعلماء الحديث بأن نظرهم قاصر على نقد الأسانيد.

المطلب الثالث: شبهة تصورهم أن ما فعله النبي ﷺ يظهره بصورة بشعة تفسد الحديث.

المطلب الرابع: شبهة التشكيك في علم جابر ﷺ بما حصل للنبي ﷺ مع زوجه.

المطلب الخامس: شبهة أن فيه اتهاماً للرسول ﷺ بأنه كان يتخيل المرأة عندما كان يجامع زوجه.

المطلب السادس: شبهة أن الحديث يكرس مفهوم احتقار المرأة بقصر الرغبة فيها على عضوها.

المطلب السابع: شبهة امتهانه للمرأة بتشبيهها بالشيطان وهذا من سمات الديانات التوحيدية.

المطلب الثامن: خلاصة ما يصبوا إليه الطاعنون في الحديث.

المطلب الأول: شبهة أن الحديث ينتقص من قدر النبي ﷺ والجواب عنها:

أقول مستعيناً بالله رب العالمين: بناءً على ما تقدم[١] ترجيحه من روايات الحديث، وهي الرواية التي أخرجها الإمام مسلم من حديث جابر ﷺ أن رسول الله ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب وهي –تمعس منيئة– لها، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه، فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله، فإن ذلك يرد ما في نفسه».

وعلى هذه الرواية الراجحة فجميع الشبه والطعون التي ستأتي لا ترد على هذه الرواية؛ إلا أنه بقي تساؤل وهو: ما سبب قيام النبي ﷺ وتركه لأصحابه؟

فالجواب عنه بأحد احتمالين:

الأول: أما أن يكون النبي ﷺ أعجبته هذه المرأة، ففعل ما فعل، وهذا مستبعد لأمور:

١- لأن الراجح من الروايات كما تقدم ليس فيه أن النبي ﷺ تأثر بالمرأة، وأما ما ورد من لفظة «فأعجبته» فهي لفظة منكرة كما تقدم[٢] تحرير ذلك، وكذلك حديث أبي كبشة وفيه: «فوقع في قلبه شهوة النساء»، فإنه حديث ضعيف يخالف لفظ الصحيح، والروايات الأخرى عن الصحابة[٣].

٢- أن النبي ﷺ لم يكن يثيره تقبيله لأهله، ولا مباشرته لهن، بل كان ﷺ يملك نفسه وهو يرى منهن ما يرى مما يدعو للشهوة، فلا يُعقل أن يتأثر بمنظر عابر، ففي الصحيحين عن عائشة ﷺ قالت: «كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم، وكان أملككم لإربه».[٤] قال النووي: "قال العلماء: معنى كلام عائشة ﷺ أنه ينبغي لكم الاحتراز عن القبلة، ولا تتوهموا من أنفسكم أنكم مثل النبي ﷺ في استباحتها؛ لأنه يملك نفسه، ويأمن الوقوع في قبلة يتولد منها إنزال، أو شهوة، أو هيجان نفس ونحو ذلك، وأنتم لا تأمنون ذلك فطريقتكم الانكفاف عنها"[٥].

٣- هل يُعقل أن الصحابة أغض لأبصارهم من النبي ﷺ، فلم يتأثروا بمرور المرأة، ويتأثر رسول الله ﷺ حتى تقع في قلبه شهوة النساء، ويترك أصحابه، ويفعل ما يفعل، وهو الذي أنزل الله تعالى عليه: ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾[٦].

الثاني: ولعله الأقرب أن يكون النبي ﷺ رأى من أحد أصحابه التفاتة إلى المرأة، فأراد النبي ﷺ أن

---

(١) (ص: ١٢).
(٢) (ص: ١٢).
(٣) (ص: ١٤).
(٤) صحيح البخاري (٣/٣٠) رقم(١٩٢٧)، صحيح مسلم (٢/٧٧٧) رقم(١١٠٦).
(٥) شرح النووي على مسلم (٧/٢١٦).
(٦) سورة النور (آية: ٣٠).

يوجه من التفت إليها، أو نظر إليها من أصحابه، ولكن بأسلوبه الحكيم اللطيف البعيد كل البعد عن المواجهة، والمباشرة، والتنفير، فتركهم، ثم خرج إليهم لكي يقول لمن نظر إلى تلك المرأة، أو أخذت من قلبه مأخذها: إن ذهابك إلى أهلك، وقضاء حاجتك منها يذهب ما في نفسك من دون تجريح، ولا توبيخ، فصلوات ربي وسلامه عليه لمن كان خلقه القرآن، وبهذا يزيل جميع ما في الحديث من إشكال. والله أعلم.

ولا يقولن قائل: إن هذا فيه تنقيص للصحابة، فليس فيه ذلك؛ لأنهم بشر، وليسوا بمعصومين، وقد وقع للفضل بن العباس وهو خلف رسول الله ﷺ في الحج كما في الصحيحين، وغيرهما، واللفظ للبخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "أردف رسول الله ﷺ الفضل بن عباس يوم النحر خلفه على عجز راحلته، وكان الفضل رجلاً وضيئاً، فوقف النبي ﷺ للناس يفتيهم، وأقبلت امرأة من خثعم وضيئة تستفتي رسول الله ﷺ، فطفق الفضل ينظر إليها، وأعجبه حسنها، فالتفت النبي ﷺ والفضل ينظر إليها، فأخلف بيده فأخذ بذقن الفضل، فعدل وجهه عن النظر إليها»[1].

(١) صحيح البخاري (٥١/٨) رقم(٦٢٢٨)، صحيح مسلم (٩٧٣/٢)، رقم (١٣٣٤).

المطلب الثاني: شبهة اتهامهم لعلماء الحديث بأن نظرهم قاصر على نقد الأسانيد:

قال إسلام بحيري: "وأريد أن أوضح نقطة هامة عن قواعد قبول الرواية عند علماء الحديث الأوائل، وهى أن رفض الحديث أو قبوله يدور مداره على السند فقط، والسند هو مجموعة الرواة الذين من المفترض أن يبدأ أولهم عند الرسول، وينتهى بدون انقطاع عند أذن صاحب الكتاب –البخاري ومسلم وغيرهما– فإذا ما كان هؤلاء من العدول الصادقين، ورأوا، وسمعوا بعضهم من بعض، فلا مجال لتكذيب الحديث مهما كان فساد متنه –نصه– هكذا يقول علماء الحديث، ورغم: أنهم يقولون: ثم يعرض الحديث على القرآن، إلا أنهم على أرض الواقع لم يثبت أنهم رفضوا حديثاً واحدا لمعارضته القرآن، وبالطبع لا مجال لرفض الحديث من خلال عرضه على العقل؛ لأن المكان عندهم يضيق بالعقل...".

الجواب عن الشبهة:

لا شك ولا ريب أن هذا الكلام محض افتراء، وكذب، وتدليس، وإلا فالعلماء لم يكن نظرهم وفحصهم مقصوراً على إسناد الحديث، بل كانوا ينظرون ويدققون في ألفاظه، فيتوقفون عند لفظة من ألفاظ الحديث عندما يرون فيها النكارة والمخالفة، وإليك الأدلة الدامغة لكلام هذا الطاعن:

١- لعل هذا الطاعن لم يسمع ولم يعرف بأن عند علماء الحديث شيئاً اسمه: سلامة الحديث من العلة، والشذوذ، وهما من شروط صحة الحديث، أو أنه سمع ولكنه لم يُشر إليه؛ لأنه ينقُض كلامه، ولذلك حتى يتحقق له ما يريد من الطعن في علماء الحديث اقتصر في تعريف الحديث المقبول على جزء منه، ولم يكمل الجزء الأخير منه، وهو سلامته من الشذوذ والعلة؛ لأنهما ينقضان ما أرد أن يلبّس به.

وعلم العلة عند علماء الحديث سبب خفي يقدح في صحة الحديث، سواء كانت في متنه أو في سنده مع كون ظاهره السلامة(١).

فقد يكون الحديث ظاهره صحيحاً، كل راو سمع من الراوي الذي قبله، وكلهم ثقات، ولكن توجد علة في متنه، مثل الحديث الذي أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي هريرةرضي الله عنه، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل»(٢)، قال شيخ الإسلام: " وكذلك روى مسلم «خلق الله التربة يوم السبت»، ونازعه فيه من هو أعلم منه، كيحيى بن معين والبخاري، والحجة مع هؤلاء، فإنه قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأن آخر ما خلقه هو آدم، وكان خلقه يوم الجمعة، وهذا

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/٢٩٤).

(٢) صحيح مسلم (٤/٢١٤٩) رقم (٢٧٨٩).

الحديث المختلف فيه يقتضي أنه خلق ذلك في الأيام السبعة..."[١].

وقد أُلف في العلل العشرات من المؤلفات قديماً وحديثاً منها: علل الحديث لابن أبي حاتم، وعلل الحديث للدارقطني، وغيرهما.

وأما النكارة والشذوذ وهي كذلك تتعلق بالحديث الذي توفرت فيه جميع شروط الصحة، إلا أن فيه مخالفة الثقة للثقات فهو الشاذ، أو مخالفة الضعيف لمن هو أوثق منه وهو المنكر، ومن أمثلة هذا النوع ما مر[٢] معنا في هذا الحديث من زيادة لفظة: «فأعجبته»، ففيها نكارة كما بينت ذلك.

وهذه أمثلة يسيرة، وإلا فهناك عشرات الأحاديث والألفاظ التي حكم عليها العلماء بعدم صحتها مع أن أسانيدها ظاهرُها الصحة، ولكن هؤلاء الطاعنين من العقلانيين لا يحترمون أنفسهم، ولا من يكتبون لهم، فهم يهرفون بما لا يعرفون، ولا يعلمون، ولذلك يتخبطون، فيتكلمون بغير علم فيضَلون ويُضِلون.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٥٦/١)، ذكَر جملة من الأحاديث التي انتقد متنها، وأن فيها علة خفية.

(٢) (ص: ١٢).

المطلب الثالث: شبهة تصورهم أن ما فعله النبي يظهره بصورة بشعة تفسد الحديث:

قال إسلام بحيري: "ثم يأتي دور الاستدلال العقلي على فساد هذا الحديث، وسأوجز التساؤلات حول ذلك: هل يعقل أن رسول الله المؤيد بالوحي، ومبلغ الرسالة، يرى امرأة تسير، وهو يجلس مع أصحابه، والمفترض أنها بلباسها الشرعي-أي أنها لم ترتكب أي خطأ- ثم يترك حديث أصحابه في الدين والدعوة، وينظر للمرأة وليس هذا فحسب، بل إن هذه النظرة تؤجج الشهوة بداخله -حاشاه- وليس هذا فحسب، بل إنه لا يستطيع بعدها أن يمسك هذه الشهوة-معاذ الله- فيترك أصحابه، ويقوم مسرعاً فيأتي امرأته زينب، ولا يستطيع أن ينتظر حتى تنتهي مما في يديها، بل وفى رواية: أنه وجد عندها صديقاتها فأخلاهن-طردهن-، ثم يجامعها، ثم يعود بعدها هادئاً لأصحابه الذين ما زالوا جالسين، ثم لا يكتفي بهذا، بل المصيبة أنه من المفترض أن أصحابه لم يعلموا ما هو سبب قيامه؛ ولكنه-حاشاه- يتطوع بإخبارهم أنه تركهم لما رأى المرأة -وهو النبي المرسل-، ثم اشتهاها بلا ذنب منها، ثم ذهب إلى امرأته فجامعها؛ لتهدأ نفسه، ثم يوصي بذلك، ويندبه، ويستحسنه للمسلمين، وأقسم لو أن أحدنا حكى هذه الرواية على نبي من الأنبياء السابقين لخرج من الملة، ولكنى أعيد التذكير أن من يرويها مسلم عاقل عن نبيّه الكريم، ثم أين غض البصر عن امرأة مسلمة لم ترتكب إثماً غير أنها مشت في الطريق؟".

الجواب على الشبهة:

١- يقال: ما الدليل من الحديث على زعمك بأنها كانت متحجبة؟!، ومن المعلوم أن الحجاب لم يكن واجباً في بداية الإسلام، وكان نزوله متأخراً في السنة الخامسة[١]، فلعلّها مرّت قبل نزول الحجاب، فحصلت الواقعة قبل ذلك.

ولكن ذكره للحجاب حتى يقوي طعنه للحديث، وأنه يخالف المعقول، فكيف تكون امرأة متحجبة وينظر إليها؟ إذاً هذا تناقض، أو هل يعقل أن النبي يتأثر بامرأة متحجبة؟! إذاً على كلا الاحتمالين، مطعون فيه، مع أن احتمال أن تكون المرأة غير متحجبة أقرب إلى لفظ الحديث، وهو الذي يصدق عليه آخر الحديث أنها: «تقبل في صورة...»، إذ لو كانت متحجبة لا ينطبق عليها هذا الوصف، أو تحمل على أنها أَمَةٌ من الإماء فلم يكنّ يتحجبْن.

ولكن هو يحاول أن يصور الحديث بصورة سيئة، بغية الطعن في السنة النبوية، ومحاولة إضعافها في نفوس المسلمين، والتشكيك فيها، وسيتضح لك ذلك جلياً في خلاصته في آخر هذا البحث.

٢- ثم حتى لو كانت متحجبة، فلا يمنع أن يكون فيها شيء من التبرج، أو مرتدية ملابس أظهرت شيئاً من مفاتنها، فرآها أصحاب النبي ﷺ فحصل لهم التفاتة لها.

---

(١) على الأظهر، وقيل: السنة الرابعة، وقيل: السنة الثالثة، وضعفه ابن كثير. ينظر: تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٤٠)، تفسير ابن كثير (٦/٤٥١)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/٢٨٤).

٣- ثم إذا أردت أن تعرف سوء وخبث ومكر الطاعن من العقلانيين، فتراه يأتي بكلمات ليست في الحديث، وإنما يتخيلها في عقله الفاسد، حتى يحقق مقصده السيء، مثل "مسرعاً"، و"والمفترض أنها بلباسها الشرعي"، و" ثم يترك حديث أصحابه في الدين والدعوة، وينظر للمرأة"، و"النظرة تؤجج الشهوة بداخله"، و"وفى رواية: أنه وجد عندها صديقاتها فأخلاهن -طردهن- ثم يجامعها"، و"ثم يعود بعدها هادئاً لأصحابه الذين ما زالوا جالسين".

لاشك ولا ريب أنه عندما يقرأ القارئ هذا التصوير السافل للحديث، مع هذه الزيادات الباطلة، والتي تصور حال الهلع والولع عند هذا الشخص المصور في هذا التعليق المقيت- وحاشا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكون تلك حاله-، وهذه التخيلات الفاسدة، والتصورات المسيئة، أنها ستحدث في قلبه الشك والريب في السنة، والطعن في علمائها الذين رووا مثل هذه السخافات، وأنهم لم يلحظوا ولم يعقلوا ما فيها من الطعن.

ويصدق في هذا الطاعن وأمثاله ما قاله ابن الرومي، وقد أحسن:

في زخرف القول تزيين لباطله والحق قد يعتريه سوء تعبير

تقول: هذا مجاج النحل تمدحه وإن تذم فَقُلْ: قيء الزنابير

مدحاً وذماً وما جاوزت وصفهما حسن البيان يُري الظلماء كالنور[١]

ولا أتمثل إلا بما قال كذلك ابن الرومي، ونِعمّا قال:

كم زخرفَ القولَ ذو زور ولبّسه... على القلوب ولكن قل ما لبثا[٢]

(١) ديوان ابن الرومي (١١٤٥/٣).

(٢) زهر الآداب وثمر الألباب (٧١٦/٣).

المطلب الرابع: شبهة التشكيك في علم جابر ﷺ بما حصل للنبي ﷺ مع زوجه:

قال إسلام بحيري: "توضيح فساد هذه الرواية، فهذا الحديث روي عن جابر فقط في كل كتب الحديث، والنص يقول: إنه لما عاد النبي إليهم قال:" إذا رأى أحدكم امرأة... بقية الحديث"، إذن من قال للراوي: إن امرأة النبي كانت تمعس منيئة–تدلك الجلد قبل الدبغ– ؟ فإن كان النبي الذي قال، فأين هذا القول في نص الحديث؟، وإن كانت زوجته زينب هي التي قالت، فلماذا لم يُضمَّن اسمها كراوية للحديث؟، فلا يتبقى إلا حل وحيد أن الصحابي–أستغفر الله– قد رأى النبي وهو داخل على امرأته في بيته يطلب منها المجامعة، ومن يقول بهذا فلا مكان له إلا المارستان– مستشفى الأمراض العقلية–".

الجواب على الشبهة:

وأما من أخبر الراوي، فمن المتفق عليه عند العلماء أن الصحابة قد تخبرهم أمهات المؤمنين بالقصة من أجل التشريع، ويخبر الصحابة بعضهم بعضاً، ولا يذكرون من حدثهم، وهم لم يكونوا موجودين في حال القصة، وهو مما اتفق العلماء على قبوله، وأنه متصل.

قال البراء بن عازب ﷺ: "ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب"[(١)].

قال الزركشي: "الراوي إذا روى حديثاً فيه قصة أو واقعة، فإن كان أدرك ما رواه بأن حكى قصة وقعت بين النبي ﷺ وبين بعض الصحابة، والراوي لذلك صحابي أدرك تلك الواقعة، فهي محكوم لها بالاتصال، وإن لم نعلم أنه شاهدها...، وقد حكى أبو عبد الله بن المواق في كتابه "بغية النقاد" اتفاق أهل التحقيق من أهل الحديث على ذلك"[(٢)].

ومثاله: ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ لعمه أبي طالب: " قل: لا إله إلا الله، أشهد لك بها يوم القيامة "، قال: لولا أن تعيرني قريش، يقولون: إنما حمله على ذلك الجزع لأقررت بها عينك، فأنزل الله: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾[(٣)(٤)].

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص:٢٣٥)، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٣٨٥).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣٥/٢)، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (٢٢٤/١).

(٣) صحيح مسلم (٥٥/١)، رقم(٤٢).

(٤) سورة القصص (آية: ٥٦).

المطلب الخامس: شبهة أن فيه اتهاماً للرسول ﷺ بأنه كان يتخيل المرأة عندما كان يجامع زوجه:

يقول إسلام بحيري: "ثم هل من الإسلام والأخلاق أن يذهب الرجل ليجامع امرأته بهذا الوضع، مما يفترض معه لا شك أن يتخيل المرأة التي اشتهاها في ذهنه، وهذه دناءة لا يفعلها أدنى الناس ديناً، وماذا لو أن المرأة المتخيلة في ذهنه متزوجة؟ فهل من الدين والعقل أن نقول: إن ذلك يفعله مسلم عادى وليس النبي؟ وماذا يفعل الرجال في عصرنا؟ ماذا لو ترك الأستاذ في الجامعة المحاضرة لأنه رأى شابة أعجبته، وذهب ليقضي شهوته مع زوجته ثم عاد للمحاضرة؟ فهل هذا يعقل؟، والأستاذ ليس نبياً، والمحاضرة ليست دينا".

الجواب عن هذه السخافة، وليس عن هذه الشبهة:

هذا الكلام يُظهر خبث طويته، وسوء نيته، وإلا فمثل هذا التصوير الدنيء، والكلام البذيء لا يصدر من عاقل فضلاً عن إنسان يدعي الكتابة والحرص على تنقية السنة، ولكن -والعياذ بالله- هو السعي الحثيث في تنفير الناس عن سنة خير المرسلين، وإلا فأين في الحديث أنه كان يفكر في المرأة التي رآها عندما قضى حاجته من زوجه؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

المطلب السادس: شبهة أن الحديث يكرس مفهوم احتقار المرأة بقصر الرغبة فيها على عضوها:

قال إسلام بحيري: "ثم أتساءل أيضا هل من الإسلام أن يقول الرسول إن اشتهى أحدكم امرأة فليأت أهله، فإن معها ما معها -هذا في رواية كتب السنن- فهل من المعقول أن يلخص الرسول العلاقة العميقة بين الرجل والمرأة، والرباط الروحي قبل الجسدي بينهما، بقوله: «إن معها ما معها» بمعنى أن الزوجة تمتلك جهازاً جنسياً متشابهاً مع كل النساء؟".

وقال وائل السواح: "وآخر نقاط توقفنا هنا ستكون رواية الألباني[١] الذي روى عن النبيّ: "إذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته، فليأت أهله، فإنّ معها مثل الذي معها"، ههنا تشييء مبالغ فيه للمرأة، فالمعنى هنا أنّ الرجل يشتهي امرأة، فيذهب إلى زوجه؛ لأنّ لديها نفس الأعضاء التي يمكن أن يكون قد اشتهاها في المرأة الأخرى، أليس في ذلك تحويل للمرأة من كائن بشريّ متميّز إلى شيء؟ وهل لا تشتهى المرأة إلا بسبب أعضائها؟ أليس لحديث المرأة، ومعاملتها، ورقّتها، ودماثة روحها، دور في علاقة الرجل الجنسية بالمرأة؟".

الجواب على الشبهة:

١- أن رواية: «فإن معها مثل الذي معها»، لا تصح كما تقدم[٢]، ولذا لا يصح الاعتراض بها.

٢- وعلى افتراض صحتها فليس فيها هضم للمرأة، وليس فيها حصر للمرأة أنها تُشتهى من أجل عضوها فقط، بل فيه تنبيه وردع للرجل الذي نظر وتطلع إلى ما حرمه الله عليه، فينبهه أن ما تتوقعه في المرأة المشتهاة بسبب نظرك، هو مثل ما عند زوجتك فيما يدعوك للرغبة فيها، ولم يسق الحديث من أجل بيان ما تشتهى المرأة من أجله؛ لأنه ليس في الحديث أنه كلم تلك المرأة ورأى دماثتها، ورقتها، وعذوبتها حتى يشتهيها من أجل ذلك، وإلا فلا شك ولا ريب أن الإسلام قد جاء ببيان الصفات الجميلة في المرأة وحث عليها ومنها: أن تكون المرأة صالحة فعن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ، قال: «الدنيا متاع، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة»[٣]، وأن تكون ودودة عن معقل بن يسار قال: رسول الله ﷺ: «تزوجوا الودود الولود؛ فإني مكاثر بكم الأمم»[٤]، وغير ذلك من الصفات الحميدة.

---

(١) هنا إشارة يسيرة تبين جهلهم الكبير بعلم الحديث، وذلك في قوله:" رواية الألباني..."، ومن بدهيات علم الحديث أن عبارة: "روى" لا تقال إلا لمن كان في عصر الرواية، أو ألف كتاباً مسنداً، وأما من ينقل عن كتب العلماء فيقال: ذكره، وليس رواه .

(٢) (ص: ١٨، ١٩، ٢٠).

(٣) صحيح مسلم (٢/ ١٠٩٠)، رقم (١٤٦٧).

(٤) سنن أبي داود (٢/٢٢٠)، رقم (٢٠٥٠)، مستخرج أبي عوانة (٣/ ١٣) رقم(٤٠١٨)، صحيح ابن حبان (٩/٣٦٣) رقم(٤٠٥٦). قال الألباني: حسن صحيح. صحيح أبي داود للألباني رقم(١٧٨٩).

المطلب السابع: شبهة امتهانه للمرأة بتشبيهها بالشيطان، وهذا من سمات الديانات التوحيدية:

وهي التي يتباكون عليها حتى يظهروا من أنفسهم أنهم من أحرص الناس على حقوق المرأة، والدفاع عنها، والاستماتة من أجلها.

يقول إسلام بحيري: "ثم هل يعقل عاقل أن هذه أصلاً أخلاق الرسول؟، يترك دعوة التوحيد، ويتفرغ للنظر للنساء، واشتهائهن، ثم لم يكتف بذلك؛ بل يلقي باللائمة على المرأة بأنها هي الفاتنة المفتنة كالشيطان، ففي ماذا بالله عليكم أخطأت المرأة؟".

ويقول وائل السواح: "ولكنّ الأهمّ من ذلك كلّه أن ينسب النبيّ ضعفه لعامل خارجيّ هو الشيطان، ففي الحديث أنّ النبيّ يخرج إلى صحبه، فيقول لهم: "إنّ المرأة تقبل في صورة شيطان..."، وفي رواية للألباني: "إنّ المرأة إذا أقبلت..."، إنّ في المماهاة[١] بين المرأة والشيطان افتئاتاً غير مقبول من قبل رجل من المفترض أنه معصوم، وأنّه لا ينطق عن الهوى، هذه المماهاة القصدية سمة من سمات الديانات التوحيدية عموماً، نراها في الإسلام كما نراها في المسيحية واليهودية، ويصل هذا الأمر في بعض الأحاديث النبوية حدّاً غير مقبول في أحسن الحالات، مثل ذلك قول النبيّ، وفق صحيح مسلم، "فاتّقوا الدنيا، واتقوا النساء، فإنّ أوّل فتنة بني إسرائيل كانت في النساء".

الجواب على الشبهة:

١- يقال: أين ذلك في الحديث، أنه تفرغ للنظر للنساء واشتهاهن؟، ولكن للأسف هو الأسلوب السابق نفسه من التصوير السيء الذي يتخيله في عقله للتنفير عن الحديث، وغاية ما في الحديث أنه رأى امرأة، والرؤية قد تكون بقصد وبغير قصد، وحمْلُها على الثاني هو المتعين تنزيهاً لجناب المصطفىﷺ.

ثم هل في الحديث أنه أمعن النظر، أو كرر النظر، حتى يقال: إنه اشتهاها!! سبحانك هذا بهتان عظيم.

٢- وأما الزعم بأنه قد جعل المرأة كالشيطان فهذا من البهتان والافتراء، وإنما غاية ما في الحديث أنه شبه المرأة به في الإغواء، والتشبيه من وجه لا يقتضي المماثلة من كل وجه، وإليك كلام العلماء العقلاء الأتقياء عند شرح الحديث، قال الإمام ابن الجوزي: "وقوله: «فِي صورة شيطان»، أَي إِن الشَّيْطَان يزين أمرهَا ويحث عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يقوى ميل النَّاظر إِلَيْهَا على قدر قُوَّة شبقه، فَإِذا جَامع أَهله قل المحرك، وَحصل الْبَدَل"[٢].

وللإمام الطحاوي تفسير جليلٌ في تشبيه المرأة بصورة الشيطان، حيث قال: "فتأملنا هذا الحديث، فوجدنا رسول الله ﷺ قد وصف المرأة في إقبالها وفي إدبارها بما وصفها به، وكانت الشياطين موصوفة في

(١) " أ " فعل المماهاة، أي الاعتراف بوحدة الماهية، إن عددياً، مثل(تحديد هوية المجرم)...، " ب " عمل بموجبه يغدو كائن متماهياً بآخر، أو بمقتضاه يغدو كائنان متماهيين (في الفكر أوفي الواقع، كلياً أو فرعياً). http://ency.kacemb.com

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١٠٣/٣).

كتاب الله عز وجل بمعنيين:

أحدهما: تشبيهه -عز وجل- الشجرة التي هي طعام أهل النار، الخارجة في أصل الجحيم، أن طلعها كرؤوس الشياطين، وكان ذلك على بشاعة ما هي عليه وفظاعته وقبحه، فعقلنا بذلك: أن الذي سميت به المرأة من الشيطان بخلاف ذلك؛ لأنها في صورتها بخلاف هذا الوصف.

ووجدناه عز وجل[1] قد وصف الشيطان الذي هو منها في أعلى مراتبها، بقوله عز وجل: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ ﴾[2]، فكان ذلك على ما يلقي في قلوبهم مما يغويهم به، ويحركهم على معاصي ربهم عز وجل، فكان ذلك محتملاً أن يكون هو الذي شبه المرأة به في الحديث الذي ذكرنا؛ لأنه يخالط قلوبهم منها مثل الذي يخالط قلوبهم مما يلقيه الشيطان فيها.

ثم وجدنا مثل ذلك مما قد روي عن رسول الله ﷺ من قوله: "إن الشيطان يجري من بني آدم مجرى الدم"[3]، فكان مثل ذلك ما يكون من رؤيتهم المرأة مما يوقع في قلوبهم ما لا خفاء به من أمثالهم مما هو من معاصي ربهم، ومما يلحقهم به من العقوبات في الدنيا والآخرة، مما يكون منهم عند ذلك، مما يكون مثله مما يلقيه الشيطان في قلوبهم، حتى يكون ذلك سبباً لما يوجبه ذلك من العقوبة في دنياهم، والعقوبة في آخرتهم، فأمر النبي ﷺ من رأى ذلك بأن يفعل ما أمره بفعله، مما يقطع السبب الذي يخاف عليه أنه قد وقع في قلبه، مما يكون سببا لتلك الأشياء. وبالله التوفيق"[4].

وللطيبي كلامٌ جميلٌ في بيان معنى الحديث، حيث قال: «جعل صورة الشيطان ظرفاً لإقبالها، مبالغة على سبيل التجريد؛ لأن إقبالها داعٍ للإنسان إلى استراق النظر إليها كالشيطان الداعي للشر، «وتدبر في صورة شيطان»؛ لأن الطرْف رائد القلب، فيتعلق بها عند الإدبار أيضاً، بتأمل الخصر والردف وما هنالك، خص إقبالها وإدبارها مع كون رؤيتها من جميع جهاتها داعية إلى الفساد؛ لأن الإضلال فيهما أكثر، وقدم الإقبال لكونه أشد فساداً؛ لحصول المواجهة به»[5].

وقال ابن مفلح: "أي أن المرأة شبيهة به في دعائه إلى الشر بتزيينه ووسوسته، والمراد الإشارة إلى الهوى، والدعاء إلى الفتنة بالمرأة لميل القلوب إلى النساء، وإنما أتى -عليه السلام- ما فعل بياناً وإرشاداً إلى ما ينبغي فعله، فعلم الناس بفعله ﷺ"[6].

وقال السيوطي: "معناه: الإشارة إلى الهوى، والدعاء إلى الفتنة بها؛ لما جعل الله سبحانه وتعالى في

(١) لعل هذا هو الثاني، لأنه لم ينص على الثاني فيما بعد.
(٢) سورة الأعراف (آية: ٢٧).
(٣) صحيح البخاري (٥٠/٣) رقم (٢٠٣٨)، ومسلم (١٧١٢/٤) رقم(٢١٧٤).
(٤) شرح مشكل الآثار (١٦٩/١٤).
(٥) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٩٣/٢).
(٦) الآداب الشرعية والمنح المرعية (١٢٨/٣).

نفوس الرجال من الميل إلى النساء، والالتذاذ بنظرهن، فهي شبيهة بالشيطان في دعائه إلى الشر بوسوسته وتزيينه"[١].

وقال المناوي: "أي في صفته، شبّه المرأة الجميلة بالشيطان في صفة الوسوسة والإضلال، يعني أن رؤيتها تثير الشهوة، وتقيم الهمة، فنسبتها للشيطان لكون الشهوة من جسده وأسبابه، والعقل من جند الملائكة، والكل جند الله، والعقل حزب الله ﴿أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[٢]، فالمراد أنها تشبه الشيطان في دعائه إلى الشر، ووسوسته، وتزيينه"[٣][٤].

٣- وليس تشبه المرأة التي لم تتحجب، أو أظهرت شيئاً من مفاتنها وقد تلبست بفعل من أفعال الشيطان مقتصراً عليها فقط، بل إن هناك أفعالاً من أفعال الشيطان اتصف بها بعض الرجال، شبههم النبي ﷺ بالشيطان، ومع ذلك لا يلزم من المشابهة المماثلة، ومنها ما أخرجه الشيخان، وغيرهما، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه، فليدفعه فإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان»[٥]، قال ابن رجب: " أن معه الشيطان المقترن به، وهو يأمره بذلك...، وقيل: المراد: أن فعله هذا فعل الشيطان..."[٦].

ومنها ما أخرجه، وأبو داود، والترمذي، وأحمد وغيرهم من حديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب»، قال الترمذي: حسن[٧]، قال أبو سليمان الخطابي: "معناه -والله أعلم- أن التفرد والذهاب وحده في الأرض من فعل الشيطان، أو هو شيء يحمله عليه الشيطان، فقيل على هذا: إن فاعله شيطان"[٨].

وغيرهما من الأحاديث الواردة في هذا الباب، فليس فيها انتقاص ولا تحقير، وإنما فيها الاحتياط، والبعد، والتحذير.

٤- أو يحمل الحديث على محمل آخر، وهو أن هذا الوصف ينطبق على المرأة إذا كانت متبرجة، أو سافرة؛ لأنها في هذه الحالة هي التي عرّضت نفسها لتتصف بأفعال الشيطان من التزيين، والفتنة، وأما المرأة المتحجبة فإنها لا ينطبق عليها هذا الوصف؛ لأنه من المعلوم عند سائر العقلاء أن المرأة المحجبة لا يحصل بها الإغواء، ولا الفتنة، بل قد يحصل النفرة منها بالنظر إليها؛ لأنها لا يظهر منها أي داع من دواعي

---

(١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي (١١/٤).
(٢) سورة المجادلة (آية: ٢٢).
(٣) فيض القدير للمناوي (٣٨٩/٢).
(٤) ينظر للاستزادة: شرح مشكل الآثار (١٦٩/١٤).
(٥) صحيح البخاري (١٠٨/١)، رقم (٥٠٩)، صحيح مسلم (٣٦٢/١)، رقم(٢٥٨).
(٦) فتح الباري لابن رجب (٨٧/٤).
(٧) سنن أبي داود (٣٦/٣)، رقم (٢٦٠٧)، سنن الترمذي (١٩٣/٤)، رقم(١٦٧٤)، مسند أحمد (٣٦٠/١١).
(٨) معالم السنن للخطابي (٢٦٠/٢).

الفتنة، وهذا يشبه حديث المرأة التي تضع الطيب، فهي زانية، ليس لأنها زنت؛ ولكن لأنها دعت بعطرها إلى الالتفات إليها، والفتنة بها، ودليله ما أخرجه أبو داود، والنسائي، وأحمد بسند حسن من حديث أبي موسى يقول: قال رسول الله ﷺ: " أيما امرأة استعطرت، ثم مرت على القوم ليجدوا ريحها فهي زانية"[(١)]، وبذلك ينضبط توجيه الحديث. والله أعلم وأحكم.

(١) سنن أبي داود (٧٩/٤)، رقم(٤١٧٣)، سنن النسائي (١٥٣/٨)، رقم(٥١٢٦)، مسند أحمد (٥٢٣/٣٢)، صحيح ابن خزيمة (٩١/٣)، وقوى إسناده شعيب في حاشية المسند، وحسّن إسناده الألباني في تعليقه على ابن خزيمة.

المطلب الثامن: خلاصة ما يصبوا إليه الطاعنون في الحديث:

وإليك أخي المسلم خلاصة نقدهما التي أظهرت وجلّت وأوضحت ما يريده هذان وأمثالهما من مثل هذا النقد للحديث، وبهذه الصفة، وما سيظهر لك جلياً من الحقد على السنة النبوية.

يقول إسلام بحيري: "والخلاصة والمفاد أن هذا الحديث فاسد من ناحية السند والمتن على سواء، حتى لو أخرجه مسلم وأشياخ مسلم، والغريب والمريب أن تجد شيوخ الضلال من فقهاء النفط المقدس من العربان البدو، وأزلامهم في مصر، الذين تروق لهم هذه الرواية، وتليق بأخلاقهم وشهواتهم، تجدهم ينافحون، ويدافعون عن هذه الرواية، بل تجدهم يقولون: إنها تمثل حلاً ناجعاً وناجحاً لمشاكل العصر.

ألم أقل لكم في المقال السابق: إن من رسموا الرسول الرسومات الشهيرة لم يأتوا بجديد، فقد تكفل بالإساءة إليه قبلهم من كَتَب هذه الروايات، فقتل الله من أملى ذلك، وقتل الله من كتبه، وقتل الله من دافع ويدافع عن صحته، فنحن لابد أن نختار، فإما اختيار صحيح الدين والعقل لرسم صورة الرسول، وإما أن نلقيهما، ونفوز بصحيح الأستاذ مسلم النيسابوري".

وأما وائل سواح فله خلاصة لا تبعد عن خلاصة إسلام بحيري، وإن كان ألطف منه عبارة، تشابهت قلوبهم في الفساد، فتشابهت كتابتهم، **فيقول**: "ويبقى السؤال هو التالي: هل هذا الحديث صحيح؟، بمعنى هل فعل النبيّ ذلك، ثمّ قال ما قال؟ ثمّة إجابتان ممكنتان: نعم، ولا.

الإجابة الأولى: فيها إساءة غير مقبولة لشخص النبيّ، من طرف من يدّعي محبّته وإجلاله.

الإجابة الثانية: هي الأقرب للحقيقة، ولكنّها تفترض أن نعيد النظر كلّية باعتماد الباحثين الإسلاميين على الحديث كمصدر للحقيقة التاريخية، ولعلّ في ذلك ما يشجّعنا على أن نبدأ بدراسة الخطاب النبويّ على أنه مادّة أوّلية، كانت وليدة زمانها ومكانها، وأن نخضعها للعقل والتحليل والمنطق، ثمّ نحيلها إلى ظروفها الزمانية والمكانية، فلا نأخذها كقاعدة لسلوكنا اليوم، ولا نقيس عليها، ولا نقيم عليها بنى قانونية وأخلاقية واجتماعية، ولو بعث النبي اليوم بيننا نحن البشر، لسلك في أغلب الظنّ سلوك العقل فيما يسمع على لسانه من تراثه، علما أنّ جزءا كبيراً من هذا التراث غنيّ وحافل بالقيم الإنسانية، والأخلاقية الرفيعة".

إذنْ لا بد أن تعلم أخي المسلم الكريم أن كل ما يبذلونه من شبهات، ومقالات، وانتقادات، إنما يصب في مصلحة المستشرقين الذين يسعون للتشكيك في سنة خير المرسلين، والطعن في مناهج علمائنا السابقين، وها هي خلاصاتهم قد أظهرت مكمون بواطنهم وأهدافهم، فليست القضية الحرص على السنة، ولكن الطعن والتشكيك في السنة، فانتبه واحذر لدينك من مثل هؤلاء الكتاب المنحرفين الذي يريدون صرف المسلمين عن سنة خير المرسلين ﷺ.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يطيب لي أن أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، والمقترحات التي أوصي بها، وهي كما يلي:

١- أنّ الراوية الصحيحة هي من طريق هشام الدستوائي التي أخرجها الإمام مسلم، عن جابر، أن رسول الله ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب، وهي تمعس منيئة لها، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه، فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله، فإن ذلك يرد ما في نفسه»، بدون زيادة اللفظة المنكرة وهي: «أن رسول الله ﷺ رأى امرأة فأعجبته»، والتي تفرد بها حرب بن أبي العالية.

٢- أن الحديث لا مطعن فيه، لا في سنده، ولا في متنه، وأنّ كل الطعون سراب يحسبه الظمآن ماء.

٣- التنبيه على ما ورد من التصريح بسماع أبي الزبير عن جابر بصيغة "أخبرني" في بعض طرق ابن لهيعة، وأنه رواية ضعيفة.

٤- لم أقف على من طعن في الحديث، أو من استشكله من جهة متنه من العلماء المتقدمين في ما وقفت عليه من المصادر، وهو ما أقر به أحد الطاعنين المعاصرين.

٥- محاولة جمع أهم ما ورد من الشبه العقلانية للطعن في متن الحديث من كُتّاب معاصرين أمثال إسلام بحيري، ووائل السواح، والرد عليها وبيان ما فيها من الافتراء، والحقد الدفين.

٦- يتبين لك جلياً من خلال طعنهم في الحديث خطر الكتاب المعاصرين -ممن يدّعون العقلانية- في تشكيك المسلمين في سنة خير البرية، وإضعافها في نفوسهم.

٧- من خلال هذا البحث والبحث الذي قبله في "تعدي العقلانين على سنة خير المرسلين"، يتضح قلة من يرد عليهم، ويفنّد شبههم على وجه مبسوط، مما أدى إلى انتشار خطرهم، وقد لحظت ذلك من خلال تدريسي، وكذلك من خلال ما أسمع من الناس بأن هناك مجموعة تتبنى هذا الفكر، وتتجرأ على رد السنة الصحيحة، بحجة أن العقل لا يقبل ذلك.

أوصي بمسارعة الجامعات لأخذ زمام المبادرة -قبل أن يتسع الخرق- لإنشاء مراكز بحث علمية متخصصة تجمع الشبه المعاصرة، وترد عليها رداً علمياً مؤصلاً بخطاب يناسب الواقع، وأدعو إلى عقد المؤتمرات، والتواصل مع العلماء والدعاة والخطباء في بيان خطر المد العقلاني الذي يريد إسقاط السنة، وتزويدهم بكل ما يحتاجون.

فهرس المراجع

١. (الْأَسَامِي والكنى لِلْإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رِوَايَة ابْنه صَالح)، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مكتبة دار الأقصى – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

٢. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم البوصيري الكناني الشافعي(المتوفى: ٨٤٠هـ)،المحقق دار المشكاة،بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى،١٤٢٠ هـ–١٩٩٩م.

٣. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

٤. الآداب الشرعية والمنح المرعية، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، الناشر: عالم الكتب.

٥. اعتلال القلوب للخرائطي، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، الناشر: نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة–الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

٦. الإلزامات والتتبع للدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ مقبل الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ– ١٩٨٥م.

٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.

٨. الأنوار في شمائل النبي المختار، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم اليعقوبي، الناشر: دار المكتبي – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

٩. الإيضاح والتبيين بأن أبا الزبير ليس من المدلسين. د.خالد بن منصور الدريس، مخطوط.

١٠. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

١١. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

١٢. التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

١٣. التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

١٤. تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

١٥. تالي تلخيص المتشابه، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان ، أحمد الشقيرات، الناشر: دار الصميعي – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٦. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.

١٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

١٨. تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: حاتم العوني، الناشر: دار عالم الفوائد – مكة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

١٩. التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

٢٠. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.

٢١. تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.

٢٢. تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٣. تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، المؤلف: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي [٥٠٨هـ – ٥٩٧هـ]، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

٢٤. التمييز، المؤلف: الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المؤلف: الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(المتوفى: ٢٦١هـ)، الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ.

٢٥. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، الناشر : دار الوطن – الرياض، الطبعة : الأولى ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

٢٦. تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٢٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٢٨. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد الدمشقي الشافعي، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٢٩. الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م.

٣٠. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، المؤلف: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.

٣١. جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة – مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

٣٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

٣٣. الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ – ١٩٥٢م.

٣٤. الخديعة رحلتي من السنة إلى الشيعة، المؤلف: صالح الورداني، الناشر: دار النخي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.

٣٥. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر – حلب / بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ.

٣٦. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حقق أصله، وعلق عليه: أبو اسحق الحويني الأثري، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع – السعودية – الخبر، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.

٣٧. ديوان ابن الرومي، المؤلف: أبو الحسن علي بن العباس بن جريج الرومي، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثالثة: ٢٠٠٣م.

٣٨. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة–مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م.

٣٩. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٠. ذم الهوى، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: مصطفى عبد الواحد، مراجعة: محمد الغزالي.

٤١. رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٢. الرسالة، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

٤٣. زهر الآداب وثمر الألباب، المؤلف: إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (المتوفى: ٤٥٣هـ)، الناشر: دار الجيل، بيروت.

٤٤. سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٤٥. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت .

٤٦. السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

٤٧. السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.

٤٨. سنن النسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٩. سؤالات السلمي للدارقطني، المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد الحميد و د/ خالد الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

٥٠. سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٥١. شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

٥٢. شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) ،تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ– ١٤٩٤م.

٥٣. شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ– ٢٠٠٣م.

٥٤. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٥٥. صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

٥٦. صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٧. صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض، ١٤٢٦هـ.

٥٨. الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٥٩. الضعفاء والمتروكون، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٦٠. الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

٦١. طبقات خليفة بن خياط، المؤلف: أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (المتوفى: ٢٤٠هـ)، رواية: أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري (ت ق ٣ هـ) ، محمد بن أحمد بن محمد الأزدي (ت ق ٣ هـ)، المحقق: د سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.

٦٢. علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، المؤلف: أَبُو الفَضْلِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي الحُسَيْنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَمَّارِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَازِمِ الجَارُوْدِيُّ، الهَرَوِيُّ، الشَّهِيْدُ (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: علي بن حسن الحلبي، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض.

٦٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

٦٤. العلل لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد الحميد، ود/ خالد الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م.

٦٥. العلل والسؤالات، الكتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية،كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة: ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

٦٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٦٧. غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني – بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧م.

٦٨. فتح الباب في الكنى والألقاب، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر – السعودية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٦٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،مع تعليقات العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز والعلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك، اعتنى به: نظر بن محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة: الرابعة، ١٤٣٢هـ.

٧٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: مكتبة الغرباء – المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

٧١. الفصل للوصل المدرج في النقل، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٧٢. فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

٧٣. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، الناشر: دار القبلة – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م.

٧٤. الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية-بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧٥. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧٦. كشف المشكل من حديث الصحيحين، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن – الرياض.

٧٧. الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

٧٨. الكنى والأسماء، المؤلف: أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم – بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

٧٩. الكنى والأسماء، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨٠. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ هـ.

٨١. لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ –١٩٧١م.

٨٢. مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٨٣. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٨٤. مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٨٥. مسند ابن أبي شيبة، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

٨٦. مسند الإمام أحمد، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤٢١هـ.

٨٧. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠م.

٨٨. مسند الشاميين، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٨٩. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: محمد الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٩٠. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.

٩١. معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م.

٩٢. المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

٩٣. المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

٩٤. المعجم في مشتبه أسامي المحدثين، المؤلف: أبو الفضل عبيدالله بن عبد الله بن أحمد بن يوسف الهروي (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

٩٥. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٩٦. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٩٧. معرفة الصحابة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

٩٨. معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٩٩. المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ– ١٩٨١ م.

١٠٠. المغني في الضعفاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

١٠١. المنتخب من مسند عبد بن حميد، المؤلف: أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ)، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

١٠٢. المنفردات والوحدان، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٠٣. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

١٠٤. منهج المتقدمين في التدليس، المؤلف: ناصر الفهد.

١٠٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣م.

١٠٦. النكت على مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٠٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية –بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٠٨. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة.. ١

المبحث الأول: دراسة الأحاديث.. ٣

ويتضمن سبعة مطالب:

المطلب الأول: حديث جابر الأنصاري ﷺ.. ٤

المطلب الثاني: حديث أبي كبشة الأنصاري ﷺ...................................... ١٤

المطلب الثالث: حديث أنس بن مالك ﷺ... ١٧

المطلب الرابع: حديث ابن مسعود ﷺ... ١٨

المطلب الخامس: حديث عمر بن الخطاب ﷺ....................................... ١٩

المطلب السادس: أثر أبي عبد الرحمن السلمي، عبد الله بن حبيب..................... ٢٠

المطلب السابع: أثر سالم ابن أبي الجعد... ٢٣

المبحث الثاني: حجج المُعلِّين لسند الحديث، والجواب عنها........................ ٢٤

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العلة الأولى: عنعنة أبي الزبير عن جابر، والجواب عنها.................. ٢٥

المطلب الثاني: العلة الثانية: ترجيح النسائي للرواية المرسلة على المرفوعة، والجواب عنها.............. ٣١

المطلب الثالث:العلة الثالثة:اختلاف الرواة في الحديث بذكر بعضهم للقصة وعدم ذكرها ٣٢

المبحث الثالث: تمهيد لشُبَهِ الطاعنين في المتن:...................................... ٣٣

ويتضمن مطلبين:.. ٣٣

المطلب الأول: أقوالهم في التشكيك في السنة من خلال طعنهم في الحديث ٣٤

المطلب الثاني: اعتراف الطاعنين بأن شبهاهم لم تخطر بعقل أحد من العلماء المتقدمين............ ٣٦

المبحث الرابع: شبهات الطعانين في المتن:... ٣٧

ويتضمن ثمانية مطالب:

المطلب الأول: شبهة أن الحديث ينتقص من قدر النبي ﷺ والجواب عنها ٣٨

المطلب الثاني: شبهة اتهامهم لعلماء الحديث بأن نظرهم قاصر على نقد الأسانيد ٤٠

المطلب الثالث: شبهة تصورهم أن ما فعله النبي يظهره بصورة بشعة تفسد الحديث ٤٢

المطلب الرابع: شبهة التشكيك في علم جابر ﷺ بما حصل للنبي ﷺ مع زوجه ٤٤

المطلب الخامس: شبهة أن فيه اتهاماً للرسول ﷺ بأنه كان يتخيل المرأة عندما كان يجامع زوجه ٤٥

المطلب السادس: شبهة أن الحديث يكرس مفهوم احتقار المرأة بقصر الرغبة فيها على عضوها ٤٦
المطلب السابع: شبهة امتهانه للمرأة بتشبيهها بالشيطان، وهذا من سمات الديانات التوحيدية: ٤٧
المطلب الثامن: خلاصة ما يصبوا إليه الطاعنون في الحديث: ٥١
الخاتمة ٥٢
فهرس المراجع... ٥٣